

## مدخل لمراجعة الاستدامة المحاسبية باستخدام الإجراءات التحليلية - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في دول الخليج العربي

عفاف إسحق أبو زر<sup>1</sup> وراضي عقله العتوم<sup>2</sup>

### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة وتطويرها بما يخدم فلسفة الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات. ولتحقيق ذلك، تم مراجعة وتحليل البيانات المالية الفعلية للشركات الصناعية الكبرى في دول الخليج العربي، وتحليل تقارير مجالس الإدارة، والتقارير، والإيضاحات والافصاحات المتعلقة بالشركات المدروسة. لقد قامت الدراسة على تحليل سبع مجموعات من المؤشرات الدالة على الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات، وهي: ملائمة رأس المال، وجودة الأصول، وإنتاجية العاملين، والأرباح والإيرادات، والكفاءة والتنافسية، والسيولة، وأخيراً الانفتاح لمخاطر السوق، والتي طوّر الباحثان مجموعة متكاملة منها، وإضافة خمسة من المؤشرات على المجموعات الأصلية المحددة في منهج CAMELS، ولهذا طور الباحثان هذا المنهج ليصبح باسم منهج الـ CAPPELO. وما تم إضافته بالمنهج المقترح هو مجموعة من المؤشرات الدالة على الانتاجية، وهذه في الواقع مجموعة مؤشرات غير مالية، حيث تشير النظريات المالية والمحاسبية والاقتصادية الحالية إلى الاهتمام الخاص بإنتاجية العاملين، خاصة وأن الانعكاس الفعلي لإدارة الموارد البشرية، والمادية، ورأس المال تتأني من كفاءة الإدارة البشرية، وقدرتها على تحقيق الجدارة والتنافسية في انجاز الأعمال، ولهذا انعكاس واضح على حجم الانتاج، وجودته، وبالتالي قدرته على التنافس في السوق؛ وهذا من أساسيات الاستدامة العملية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة منها: أن معظم شركات دول الخليج لديها خطط استراتيجيّة، وتخطيط مالي، ولكن بعضها قد تحمل مخاطر أكبر من غيرها في إيجاد مصادر مالية بديلة. وعملت معظم الشركات الصناعية على توليد الدخل الذاتي، واختافت في قدرتها على استثمار مواردها، من هنا حصل التباين في قدرتها على الاستدامة المالية والمحاسبية. وتفاوتت الشركات في تقديمها للخدمات والسلع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، فظهرت بعضها بتقديم خدمات ومنتجات متواضعة أمام مسؤوليتها. وتباينت النسبة المتعلقة بالنفقات الادارية من مجمل الانفاق للشركات، فبلغت أقلها في البحرين، وأعلىها لشركات الكويت فوصلت ضعف تلك النسبة. كما تذبذبت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للشركات قيد الدراسة، فكانت شركات الكويت الأقل سيولة. وتراوحت نسبة رأس المال العامل إلى المطلوبات، فكانت سلطنة عمان الأفضل، في حين أن شركات الكويت كانت نسبتها سلبية، وهذا مؤشر خطر لا يشير إلى الاستدامة؛ وذلك جزاء ارتفاع مطلوباتها الجارية عن موجوداتها الجارية. وتقاربت نسبة الموجودات طويلة الأجل إلى مجمل الموجودات، كما تقارب معدل نمو الموجودات للشركات المدروسة، فيما عدا شركات الكويت. وعلى الرغم من التشتت في معظم المؤشرات، إلا أن مؤشر الملكية الوطنية لاسهم الشركات قد اقترب من التماثل، حيث نسبة الملكية تجاوزت 99% لشركات الخليج المدروسة. وتوصي الدراسة بالعمل على زيادة الوعي بالاستدامة المالية والمحاسبية خاصة للجهات التشريعية والمهنية منها، والمجامع المحاسبية المهنية، وهيئة الأوراق المالية لسن التشريعات والمعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، ولإصدار تقارير الاستدامة دورياً لبناء اقتصاد مستدام، وبناء أنظمة إنذار مبكر للشركات، وأنظمة حماية وحكومية للشركات قادرة على التنبؤ بالمشكلات المالية والفنية، وتقديم الحلول السريعة قبل وقوع الأزمات، للتمكن من تفاديها، وتطوير وعقد برامج تدريبية للمحاسبين المهنيين والمحاسبين القانونيين خاصة المتعلق منها بتقارير الاستدامة ومراجعتها.

**الكلمات الدالة:** المراجعة، الاستدامة المحاسبية، مؤشرات الاستدامة، الإجراءات التحليلية، منهج CAMELS، منهج CAPPELO، الحاكمية، الشركات الصناعية في دول الخليج العربي.

### المقدمة

يعد الإبلاغ وسيلة لكسب اصحاب المصالح ، وبيان حسن النية للمستثمرين والمستهلكين والجمهور عامة. وعادة تقدم التقارير نبذة عن الشركة والحاكمة والإدارة والاستراتيجية، كما أن الإبلاغ يعد وسيلة للتحليل الذاتي، وأداة قياس للأداء،

<sup>1</sup> أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا.

afafabuzer@gmail.com

<sup>2</sup> أستاذ مساعد، كبير الباحثين بمركز الدراسات والتطوير، غرفة التجارة

الصناعية بالرياض. atoumradi@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2015/4/5 وتاريخ قبوله 2015/11/9.

وتشتمل الاجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع (المدقق) على المقارنات بين البنود والقيم المسجلة، وتتضمن عادة حساب النسب المالية بواسطة المدقق ومقارنتها مع النسب المالية بالسنوات السابقة والبيانات الاخرى المرتبطة بها، وقد بين (Arens et al, 2014) الاغراض الاساسية لأداء الاجراءات التحليلية والمتمثلة بما يلي: (1) فهم مجال عمل العميل (الشركة المراد مراجعة بياناتها)، و(2) تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، و(3) الاشارة إلى وجود تحريفات محتمة بالقوائم المالية، و(4) تخفيض الاختبارات التفصيلية للتدقيق.

كما وضح (Arens et al, 2014) ايضاً انواع الاجراءات التحليلية والمتمثلة بخمسة اجراءات اساسية وهي: 1- مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل به (وقد ركز الباحثان في هذه الدراسة على ذلك)، حيث ان الاجراءات التحليلية المتعلقة بمقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل به يعد امراً ضرورياً، فاذا تم النظر فقط للنسب الخاصة بالعميل فسيبدو ان الشركة تتمتع بالاستقرار، لكن عند المقارنة مع النسب المالية للنشاط فيمكن ان تتضح صورة وموقف العميل بشكل اوضح، حيث يمكن ان تؤدي المقارنات بين النشاط إلى توفير معلومات مفيدة عند الأداء الخاص بالعميل، على سبيل المثال، يمكن ان يوضح التحليل ان الشركة قد فقدت جانباً من حصتها السوقية. ويمكن ان تساعد المقارنات والتحليل مع النشاط على تفهم اعمال العميل، وتقدم مؤشراً على احتمال وجود الفشل المالي. و2- مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة (ركز الباحثان في هذه الدراسة على ذلك لفترةين متتاليتين ضمناً من خلال التحليل للنسب المالية للشركات)، حيث مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة باستخدام النسب المالية في العام الحالي ومقارنتها مع ما يقابلها في السنوات السابقة بنفس انواع النسب المالية للمقارنة مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه العميل. و3- مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل، و4- مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع، و5- مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية (قام الباحثان بتحليل بعض البنود المتعلقة بالبيانات غير المالية)، حيث مقارنة

وبيان أوضاع الأداء للعام الماضي للسنة المالية، وللدرد على مخاوف الجمهور والمستهلكين والمشرعين، وللإستجابة لمطالبات اصحاب المصالح بكل فئاتهم (أبو زر، 2012). ولقد اصبحت قيادات الشركات في الوقت الحاضر محلّ مطالبات ومسؤوليات امام العامة (Daykin, 2006). لذلك فان هذه الدراسة تقوم على بيان المؤشرات المحاسبية المالية وغير المالية متمثلة في منهج CAMELS، والمنهج الذي قدمه الباحثان وهو منهج CAPPELO.

وقد استندت النظرية المالية لمنهج CAMELS على تحليل ومعالجة العناصر الستة الرئيسة وهي: كفاية رأس المال Capital Adequacy، و جودة الاصول Asset Quality، والإدارة Management، والإيرادات Earnings، والسيولة Liquidity، والحساسية Sensitivity. واستخدمت المؤشرات تلك لتقدير الأداء في البنوك التجارية، وفي الشركات، ويتمّ التحليل باستخدام القياس الاقتصادي Econometrics لقياس الارتباط ودرجة العلاقة فيما بين المتغيرات، وكذلك لقياس درجة الأداء ومخاطره (Ongore and Kusa, 2013).

وقد اعتمد على مؤشرات ال CAMELS العديد من الباحثين لقياس محددات الأداء المالي والائتماني للبنوك، وللشركات على حدّ سواء، مما يعززها كأداة ومقياس لادارة المخاطر لدى المؤسسات المالية، والشركات، ومؤسسات الأعمال عموماً، وكان لمتابعة نتائجها الأثر الإيجابي في بيان الموقف المالي لتلك المؤسسات، والقدرة على التنبؤ المستقبلي بعملها واستدامتها (Ogilo Fredrick, 2012).

ويعد الإبلاغ عن الاستدامة Sustainability Reporting مصطلحاً حديثاً نسبياً، ويشير المصطلح- كما ترى (أبو زر، 2011) إلى " كيفية تعامل الشركات مع حقائق مالية وغير مالية هامة مثل: الأمور المتعلقة بالحاكمة، والموضوعات البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمخاطر، والفرص التي يمكن أن تؤثر على الاداء المستقبلي للمؤسسات، وعلى دخلها وقيمتها".

ومن الجدير بالذكر، أن التنمية المستدامة تعرف بأنها التنمية التي تلبي الحاجات في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة.

Stakeholders وتعمل على محاكاة النتائج المتوقعة، وبالتالي فإن تلك الأنظمة ستوسع وتكامل الاتجاهات المالية التقليدية بقياس الأداء للشركة، أخذاً بالاعتبار حاجات الشركاء بالحسبان.

وأتفق الكثيرون على النظر إلى الاستدامة ضمن إطار متكامل للتحليل المالي وغير المالي، فجاءت دراسة (Castro and Chousa, 2006) "الاطار المتكامل للتحليل المالي للاستدامة" لتتناول نموذجاً متكاملًا لأداء الشركات يُضيف أبعاد الأداء الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية للشركات.

وعزز هذا الاتجاه أيضاً دراسة (Yongvanich and Guthrie, 2006)، حيث اهتم الباحثون بدور المحاسبة البيئية والاجتماعية في الحفاظ على استدامة الشركات والمؤسسات، وقد ركزت ورقة الباحثان على أهمية بحث الأطار التكامل للتحليل المالي الذي يزود بمعلومات حول الأداء الاقتصادي من خلال معلومات رأس المال الذكي intellectual capital والأداء غير الاقتصادي.

وقد أكدت الورقة على ثلاثة اتجاهات لتقارير الشركات وهي: رأس المال الذكي، وبطاقة الأداء المتوازن، والتقارير الاجتماعية والبيئية.

وهدفت دراسة (Gray, 2006) إلى فحص مدى مساهمة التقارير الاجتماعية، والبيئية، ومحاسبة الاستدامة وتقاريرها بقيمة حصة الملاك، والأخذ بالاعتبار تحديات التقارير الاجتماعية والبيئية على النظرة التقليدية للقيمة التي تعزز محاسبة التكاليف المالية. فاستخدمت المقالة كمحرك لطرح بعض المعلومات حول التنمية المستدامة في التطبيق، وخلصت إلى أن من الأهمية اعداد التقارير الاجتماعية والبيئية إلى جانب محاسبة الاستدامة للوصول إلى تعزيز واقع عمل الشركات واستدامتها مستقبلاً.

وفي دراسة (جمعة والزعبي، 2012) حول الميزتين النسبية والتفاضلية لأداء البنوك الأردنية، فقد هدفت التعرف إلى الميزة النسبية والتفاضلية للبنوك الأردنية وأثرهما على ربحيتها وسيولتها، لذا قسمت منتجات البنوك إلى منتجات مالية وأخرى استثمارية، واشتملت الدراسة على 13 بنكاً، للفترة 2001-2010، استخدم الباحثان فيها تحليل الانحدار المشترك. وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة في

بيانات العمل مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية، فيتمثل الأمر الأساسي في استخدام البيانات غير المالية ومدى دقة هذه البيانات Reliability مقابل الملاءمة Relevancy للبيانات.

لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان للمؤشرات المحاسبية المالية وغير المالية للاستدامة من خلال عمل المراجع باستخدام الاجراءات التحليلية.

وقد تناول (Moufity, 2010) بأطروحته تحت عنوان "Developing a sustainability performance management framework based on stakeholders theory in the UK banking sector"، إدراج حاجات الشركاء كمحور أساس للاستدامة، حيث هدفت الأطروحة إلى تطوير إطار أداء اداري مستدام للبنوك البريطانية أخذاً بالاعتبار نظرية الشركاء Stakeholders كإطار نظري. وعلى الرغم من أن القياس التقليدي لأداء الشركات يركز على النظرة والمقاييس المالية، فإن الباحثين حديثاً أصبحوا يركزون على استخدام المقاييس غير المالية إلى جانب المقاييس المالية، كما دأبت الشركات حديثاً بالتقييم الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي لأعمالها كنتيجة حتمية للتفاعل مع بيئة ومجتمع الأعمال، وتقديم ما عليها من مسؤولية اجتماعية.

ومن البديهي أن الشركات تسعى للاستدامة وتحقيق أداء أفضل على المدى البعيد. ولكن ليتحقق ذلك، لا بُدّ من أخذ كافة حاجات الشركاء بالحسبان Stakeholders، وليس فقط أخذ حاجات الملاك بالحسبان Shareholders. هذا بالإضافة إلى وجوب أن تكون لدى الشركات هيكل حاكمية جيدة ومتكاملة مع عملياتها الأساسية Core Business ومع أنشطة ادارة الأداء Performance Management Activities، وهذا ما خلص اليه الباحث في أطروحته.

وركز العديد من الباحثين على الاهتمام برأي واهتمامات الشركاء وحاجاتهم عند تقييم أداء الشركات واستدامتها، فأكد (Perrini and Tencati, 2006) على ابراز تقييم الاستدامة وتقاريرها للشركات الصغيرة والمتوسطة، ووضع ركائز لتعزيز الاستدامة للشركات، فخلص الباحثان إلى أن على الشركات أن تبني أنظمة محاسبة الاستدامة لقياس ورقابة سلوكها من أجل تقييم ما اذا كانت تستجيب وبفعالية لاهتمامات الشركاء

هناك حاجة لتقرير الاستدامة على الصعيد العالمي ليكون تقريراً سنوياً كجزء من استراتيجية الشركة المطورة لدمج الاستدامة في كافة أعمالها. كما ان التغيير في إبلاغ الشركات سوف يدعم المعلومات التي يحتاج لها على المدى الطويل من خلال الإبلاغ المتكامل (أبو زر، 2011).

ويؤكد الواقع العملي الدال على استدامة الشركات والمؤسسات على أهمية ادراج كافة الأبعاد المتكاملة للأعمال من أجل تحقيق الاستدامة؛ أي لا بدّ من ادخال نتاج وأثر العوامل الادارية، والاقتصادية، وبيئة الأعمال، بالإضافة للعوامل للمالية، والمحاسبية كأركان أساسية للاستدامة. وهذا ما عملت الدراسة هذه على تطبيقه من خلال تطوير منهج CAPPELO.

### التساؤلات البحثية

لتحقيق الغرض من هذه الدراسة، سنتم الاجابة على التساؤلات الآتية:

- هل هناك حاجة إلى تقرير استدامة إلى جانب تقارير الإفصاح المالي؟
- ما هي مؤشرات الاستدامة المحاسبية؟
- هل من مؤشرات اقتصادية ومالية ذات أثر فعال في الاستدامة؟

### منهجية الدراسة

استندت الدراسة إلى توسيع إطار التحليل للاستدامة؛ فاستندت إلى منهج ال CAMELS بالإضافة إلى إدراج دور العوامل المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على الاستدامة المحاسبية للشركات، فطورت منهج CAPELLO لهذا الغرض، وعملت على تطبيقه على الشركات الخليجية الكبرى المنشورة على موقع "أرقام.كوم".

### مجتمع الدراسة والعينة

استهدفت الدراسة تحليل عدد من الشركات الخليجية التي تعمل في المجالات الصناعية. وتصنيف أولي وفقاً للمعلومات المنشورة على موقع أرقام. كوم (www.argaam.com)، فان مجتمع الدراسة للشركات الصناعية المستهدفة قد بلغ قرابة 121 شركة، منها 18 شركة صناعات بتروكيماوية، و 89 شركة صناعات اسمنت وصناعات أخرى، و 14 شركة طاقة وكهرباء.

الميزة النسبية بين البنوك ، كما شهدت المنتجات الاستثمارية تزايداً مستمراً. وأوصت الدراسة بأن تعمل البنوك على السيطرة على تكاليفها التشغيلية لزيادة ربحيتها، والتركيز على المنتجات الاستثمارية بشكل أكبر، وذلك للتخلص من المخاطر الائتمانية بشكل عام، ولتحقيق ميزة التنويع في مصادر الدخل للبنوك.

### أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تتسارع فيه المشكلات المالية وأزماتها العالمية والتي تؤثر بصورة مفاجئة على الشركات والمؤسسات المالية العربية بشكل خاص، فمع نشوء الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة، وهي السبب في خلقها وانتشارها، كانت الآثار السلبية على المؤسسات المالية والشركات العربية هي الأكثر على المستوى العالمي، فالخسارة العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص كانت هائلة ولم تصدر معلومات تقدرها. من هنا تظهر الحاجة إلى اصدار تقارير استدامة مالية ومحاسبية واقتصادية دورية تعني بتحليل وتشخيص الواقع المالي للشركات وللمؤسسات تفادياً للآزمات المفاجئة، وتقليلاً لمخاطرها ان وقعت، وهذا ما يجعل للدراسة أهمية خاصة، إلى جانب ما عملت على اضافته وتطويره في منهجية التحليل وعمق الاقرار المالي المستدام.

### هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تطوير أطر تحليلية أعمق للمراجعة المحاسبية؛ وذلك بتحليل مؤشرات الاستدامة وتطويرها وبما يخدم فلسفة الاستدامة المالية للشركات، حيث تمّ تحليل سبع مجموعات من المؤشرات الدالة على الاستدامة المحاسبية والمالية للشركات، وهي: ملاءمة راس المال، وجودة الأصول، وإنتاجية العاملين، والأرباح والإيرادات، والكفاءة والتنافسية، والسيولة، واخيراً الانفتاح لمخاطر السوق، وتطبيق ذلك على البيانات المالية الفعلية للشركات الصناعية الكبرى في دول الخليج العربي.

### مشكلة الدراسة

تبين من الواقع الحالي ان هناك ادراكاً متزايداً من قبل المنظمات وأصحاب المصالح بان الإبلاغ المالي وحده لا يستطيع جمع الابعاد الكاملة لأداء الشركة وثروتها، وان

دراسة (Haiying and Chaochao, 2013) إلى قياس مستوى التنمية المستدامة في البنوك التجارية المدرجة في البورصة الصينية، فأخذت عينة عشوائية من 16 بنكاً تجارياً في الصين، وتم قياس التنمية المستدامة إستناداً إلى أربعة عوامل تمثلت في: عامل الربحية، وعامل السيطرة على المخاطر، وعامل تنمية القدرات، وعامل السيولة. وتم تحليل هذه العوامل بالطرق الإحصائية، وإيجاد علاقتها بالتنمية المستدامة. وكانت نتيجة الدراسة أن البنوك التجارية الصينية لا تولي اهتماماً كافياً في تحقيق التنمية المستدامة، وأن البنوك الكبيرة تهتم بالتنمية المستدامة أكثر من البنوك المتوسطة والصغيرة. وأوصت الدراسة أن يكون هناك اهتمام أكبر من البنوك المتوسطة والصغيرة بالتنمية المستدامة، كما أوصت بأن يتم تضمين عوامل المخاطر البيئية والاجتماعية في إدارة مخاطر الائتمان، وزيادة منح القروض للمشاريع الموفرة للطاقة، وعمل مشاريع للحد من الانبعاثات، وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في مشاريع حماية البيئة والصناعة، وتحقيق توليفة جيدة بين المصالح التجارية وفوائد حماية البيئة.

وجاءت دراسة (الزيدية والذنيبات، 2012) لتبحث في أثر المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، حيث توصلت إلى أن تقرير مدقق الحسابات يعدّ من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها ضباط الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية، وعليه أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بحثاً ضباط الائتمان على زيادة الاهتمام بجميع التحفظات؛ كونها تمثل قضايا أساسية ومؤثرة في ملاءمة ومصداقية البيانات المالية، وبالتالي في القرارات الائتمانية، إضافة إلى تماشيها ومعايير المحاسبة والتدقيق الدوليين.

وهدف دراسة (أبو زر، 2012) إلى بيان دور التدقيق الداخلي في الاستدامة والمخاطر والحاكمية، وتوضيح ماهية الاستدامة وعلاقتها بشركات الاعمال بشكل عام والتدقيق الداخلي بشكل خاص، ودور التدقيق الداخلي في مجال التنمية المستدامة والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة المخاطر. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تعمل اليوم لاستخدام ووضع المقاييس غير المالية في الطليعة لعملية صنع القرار، كما أن وظيفة التدقيق الداخلي ليست أداة مهمة للحاكمية المؤسسية فقط، وإنما أيضاً الطرق التي تقترحها من

وتم الاختيار للشركات التي توافرت لها البيانات اللازمة لمؤشرات الدراسة، حيث تمّ الاختيار لـ 5 شركات تعمل بصناعة البتروكيماويات، و 14 شركة تعمل بصناعات الاسمنت والصناعات الأخرى، و 7 شركات تعمل بصناعات الطاقة والكهرباء.

وبذلك تم اختيار 26 شركة صناعية في مجالات صناعة البتروكيماويات، والإسمنت، والطاقة، والكهرباء، كما تم اختيار عدد من الصناعات الأخرى. وقد تم مراجعة التقارير السنوية، وتقارير مجالس الإدارة، والتقارير المالية للشركات المدروسة.

#### مصادر جمع البيانات

تم جمع البيانات، والمعلومات اللازمة للدراسة من مصدرين، هما:

1. **المصادر الثانوية:** وتمثلت بالأدبيات والدوريات والمجلات، والمنشور على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، والدراسات ورسائل الماجستير والدكتوراه التي لها صلة بموضوع المحاسبة والاستدامة، ونظم الانذار المبكر للبنوك والمؤسسات المالية.

2. **المصادر الأولية:** تم الرجوع إلى واستخدام وتحليل البيانات المالية الصادرة عن الشركات موضوع الدراسة، كما تم مراجعة وتحليل التقارير السنوية، وتقارير مجالس الادارات، والتقارير المالية وغير المالية، والافصاحات الاخرى المتعلقة بالشركات المدروسة لعام 2012م.

#### حدود الدراسة

**الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة على البيانات المالية وغير المالية الصادرة عن الشركات موضوع الدراسة لعام 2012م.

**الحدود المكانية:** تقوم هذه الدراسة على الشركات الصناعية الكبرى في دول الخليج العربي التي توافرت لها المعلومات اللازمة للتحليل للنموذج المقترح متمثلة بالدول الست، وهي: المملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وسلطنة عُمان، ودولة الكويت، ومملكة البحرين.

#### الدراسات السابقة

لقد تم مراجعة العديد من الدراسات حول المحاسبة والاستدامة، ونعرض هنا اهم الدراسات ذات العلاقة، حيث هدفت

وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها.

وهدفت دراسة (نجم، 2012) إلى بيان مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدقق الحسابات العراقي، ومدى تحقيقها لأهدافها، حيث توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة عند تدقيق البيانات المالية بدرجة عالية نسبياً مقارنة بالاجراءات التحليلية المعقدة التي تتطلب معرفة بالطرق الاحصائية، ويوصي الباحث بضرورة تطبيق الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط وفي كل مراحل التدقيق الأخرى.

وهدفت دراسة (أبو زر، 2007) إلى تقديم تصورات وحلول للكيفية التي يتم فيها الاعتراف والقياس والافصاح عن المحاسبة البيئية من اجل ان تقوم المنشآت بما تضمنه من ممارسات محاسبية في ممارسة دورها الكفو والفاعل؛ وذلك من خلال النهوض بمهنة المحاسبة ولتحسين المعالجات المحاسبية، وزيادة مساحة الافصاح والشفافية عن المحاسبة البيئية لخدمة اصحاب المصالح والمجتمعات عامة.

ومن اهم نتائج الدراسة ان بيئة الاعمال بدأت تدرك مدى اهمية المحاسبة البيئية رغم التكاليف الحالية المرتفعة لها، على امل ان تصبح هذه التكاليف المقدمة جاذبة للشركات من قبل المجتمعات في المستقبل، وبدأت المنظمات الدولية والتشريعات والمتطلبات القانونية تظهر وبشكل واضح على ارض الواقع لوجود المحاسبة البيئية، ولكن هناك حاجة للاهتمام اكثر من قبل مهنة المحاسبة بالقضايا البيئية، والصحة، والسلامة، حيث ان هناك غياباً للتحديد الواضح للاعتراف والمعالجة المحاسبية والإبلاغ عن المحاسبة البيئية. وهناك حاجة لتطوير مؤشرات الأداء البيئي التي تجمع المقاييس النوعية والمالية والمادية معاً، إضافة إلى انه، من الأهمية إيقان أن إغفال البعد البيئي والاخلاقي يؤثر سلباً على اقتصاديات المشروعات، وبالتالي إقتصاديات الدول على المدى البعيد. ومن اهم التوصيات، ضرورة ان تتضمن قوائم التكاليف التي تعدها الشركات عرضاً تفصيلياً للتكاليف البيئية، والتي يمكن ان تحسن اسلوب المعالجة المحاسبية في الشركات، وتدريب المحاسبين على اجراء العمليات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف البيئية من حيث القياس والافصاح.

اجل تقوية او ضعف الشركة، وان المدققين الداخليين لديهم دوراً رئيسياً يؤديه في المساعدة على ضمان ممارسات الاستدامة الفعالة. ويمكن للمدققين الداخليين الأخذ بعين الاعتبار إضافة قيمة للإدارة من خلال تعليمهم وتنقيفهم بأطر وإرشادات ومعايير الاستدامة المعترف بها. أما اهم التوصيات فكانت ان على الشركات والتي تعتبر نفسها قادة في مجال الاستدامة والتدقيق الداخلي الأخذ بعين الاعتبار أي من المشاريع التي سوف تضيف القيمة الأكثر مثل: تحديد مخاطر الاستدامة، حيث ينبغي زيادة الوعي والتعلم، والتعليم والتنقيف بأطر وإرشادات ومعايير الاستدامة المعترف بها خارجياً، مثل إرشادات مبادرة الإبلاغ العالمية Global Reporting Initiative's أو المنظمة الدولية لمعايير الايزو International Organization for Standardization's ISO 9000.

وهدفت دراسة (الفرح والهنداوي، 2011) إلى التعرف على مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الأردنية الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعامي 2007 و2008، ومعرفة أثر كل من حجم الموجودات وحجم المبيعات في درجة الإفصاح. ومن اهم نتائج الدراسة: وجود تفاوت في مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بين الشركات، وأن الإفصاح ما زال دون المستوى المطلوب، وأن أعلى نسبة مئوية للإفصاح كانت الإفصاح عن حماية البيئة 71.5%، كما تبين بأنه لا يوجد تأثير ذي دلالة إحصائية لحجم الموجودات وحجم المبيعات في مستوى الإفصاح الاجتماعي.

وهدفت دراسة (اللولو، 2009) إلى بيان مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها. وقد اعتمدت الدراسة على توزيع استبانته على 37 شركة، وكذلك القيام بمسح التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات نفسها. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن ادارة الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع، إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس الاهتمام، ويتطلب توفر كادر محاسبي كفؤ وتوفر نماذج محاسبية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويتطلب تشريعات

## القسم الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة: عرض وتحليل مؤشرات الاستدامة تمهيد

تم في هذا القسم بيان وتحليل لمؤشرات الاستدامة المالية والمحاسبية للشركات وذلك من أجل ارساء قاعدة علمية ومنهجية للمراجع (للمدقق) لدى الشركات والمؤسسات المالية والبنكية على اختلافها ليعمل من خلالها على تأمين البيانات والمعلومات اللازمة للتحليل والمراجعة الدقيقة والكافية، وتأكيد الشفافية والافصاح المالي، وذلك بهدف تبني اعداد تقارير الاستدامة المالية والمحاسبية بشكل دوري اضافة للتقارير المالية الأخرى. لتصبح هذه التقارير جزءاً لا يتجزأ من تقارير الأداء المالي والمحاسبية والاقتصادي لمؤسسات الأعمال.

الاجراءات التحليلية لقياس الاستدامة بالتطبيق على الشركات الصناعية الكبرى في دول الخليج العربي تعتمد النظرية المالية لمنهج CAMELS على ترتيب المخاطر في ستة عناصر رئيسية هي:

1. كفاية رأس المال Capital Adequacy،
2. جودة الاصول Asset Quality،
3. الإدارة Management،
4. اليرادات Earnings،
5. السيولة Liquidity،
6. الحساسية Sensitivity.

وتستخدم مؤشرات ال CAMELS لتقدير الأداء في البنوك التجارية، كما تستخدم معاملات الارتباط بين المتغيرات لقياس درجة العلاقة فيما بين المتغيرات الستة، وقياس درجة الأداء ومخاطره (Ongore and Kusa, 2013). كما تستخدم مؤشرات ال CAMELS لقياس محددات الأداء المالي والائتماني للبنوك، وبالتالي تعد مقياساً لادارة المخاطر (Ogilo Fredrick, 2012).

ولقد طور الباحثان في هذه الدراسة مجموعة المؤشرات الست لل CAMELS باضافة مجموعة سابعة تضم مؤشرات الانتاجية للعاملين؛ لما لها من اعتبار كبير في توظيف المعرفة لدى العاملين في الاستخدام الأمثل للموارد المالية، والتكنولوجية، وموارد المواد الخام، وبالتالي زيادة ثروة الملاك بتحقيق الانتاجية الأعلى؛ وهذه المجموعة هي

مؤشرات غير مالية. وقد تم اعادة تسمية مجموعة المؤشرات السبعة لقياس قدرة الشركات على الاستدامة ب CAPPELO والتي تضم 36 مؤشراً ضمن المجموعات السبع الآتية:

1. مؤشرات ملائمة رأس المال (C) Capital Adequacy، وتضم 7 مؤشرات، و
2. مؤشرات جودة الموجودات (A) Asset Quality، وتضم 6 مؤشرات، و
3. مؤشرات انتاجية العاملين Productivity of Labors (P)، وتضم 5 مؤشرات، و
4. مؤشرات الأرباح واليرادات Profits and Earnings (P)، وتضم 6 مؤشرات، و
5. مؤشرات الكفاءة والتنافسية (E) Efficiency and Competitiveness، وتضم 3 مؤشرات، و
6. مؤشرات السيولة (L) Liquidity، وتضم 3 مؤشرات، و
7. مؤشرات الانفتاح، والحساسية لمخاطر السوق (O) Openness and Sensitivity to Market، وتضم 6 مؤشرات.

كما أضاف الباحثان عدداً من المؤشرات الاقتصادية إلى مجموعة المؤشرات، إضافة إلى المجموعة الكاملة من مؤشرات انتاجية العاملين، وهذه المؤشرات هي:

1. مُضاعف حقوق الملكية/ المجموعة الأولى؛ وهذه تعبر عن قدرة حقوق الملكية على توليد الموجودات للشركة.
2. قاعدة اليرادات/ المجموعة الثانية؛ ويعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد الشركة على الموجودات القادرة على توليد اليرادات، والتي يتأتى منها توليد الدخل، والايراد للشركة.
3. كما تم اضافة مؤشر اقتصادي - مالي إلى مجموعة الكفاءة والتنافسية/ المجموعة الخامسة؛ وهو مؤشر المنفعة إلى التكلفة المعروف بدراسات الجدوى الاقتصادية.
4. وللمجموعة السادسة، تم اضافة مؤشر مالي - محاسبي وهو رأس المال العامل إلى المطلوبات؛

للمؤشرات، ويقاس الوسط الهندسي بالمعادلة التالية:  

$$\text{Geometric Mean} = \text{Root}(n) \text{ of } X_1 \times X_2 \times \dots \times X_n$$
والوسط الهندسي هو مقياس للوسط الحسابي، ويستخدم في الحالات التي تنتشت البيانات فيها بشكل كبير فيما بين الشركات، وباستخدام الوسط الحسابي تظهر مشكلة التحيز بصور واضحة، فتتجيز المؤشرات نحو الأرقام الأكثر تشتتاً، وبالتالي لا تعكس حقيقة المعلومات وواقعها لمجموعة الشركات، وفي حال وجود مؤشرات صفرية، أو مؤشر سالب فيتم استخدام الوسط الحسابي العادي، وعليه تم التحليل على هذا الأساس، وكما يلي:

#### أولاً: مجموعة مؤشرات ملائمة رأس المال

تحتوي هذه المجموعة على سبعة مؤشرات، ولكننا لم نتمكن من حساب المؤشرين السادس والسابع، حسب الجدول، وهما: العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال، والعائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لعدم توفر المعلومات لهما لكافة الشركات المشمولة بالدراسة في كافة دول الخليج العربي.

**1. المملكة العربية السعودية،** بتحليل ملائمة رأس مال الشركات الخمس كما يبين الجدول رقم (1) نجد أن متوسط رأس المال إلى الموجودات 25%، ونسبة الديون لحقوق الملكية 44%، والعوائد السوقية للشركة تصل إلى 4.9 مرات، وعدد الملاك لأكثر من 10% من الأسهم يعادل 1.3 شخص معنوي أو طبيعي فقط؛ وهذا يدل على قلة المخاطر للشركات، ومضاعف حقوق الملكية يساوي 2.16؛ وهذا يدل على تزايد ثروة الملاك بنسبة 216% منذ تأسيس هذه الشركات، كما يتبين من الجدول رقم (1).

حيث يدل على قدرة رأس المال العامل في الشركة على تغطية التزاماتها.

5. أما المجموعة السابعة/ الانفتاح والحساسية لمخاطر السوق، فقد تم إضافة مؤشرين اقتصاديين هامين لهما علاقة وثيقة باستقرار الشركة وبنموها، وبالملكية الوطنية لأسهمها؛ وهذان المؤشران هما:

- معدل نمو الموجودات الكلية للشركة؛ وهذا يعبر عن الزيادة في ثروة الشركة، والذي يدل على استراتيجية ادارة الشركة في تنمية ثروة الملاك، وتوسع أعمالها.

- مؤشر الملكية الوطنية للشركة؛ ولهذا المؤشر بعدا اقتصاديا وسياسيا في آن معا، وخاصة إذا تابعنا الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، فقد أثبت التاريخ لهذه الأزمات أن الملاك الأجانب يقتنصون أية فرصة مواتية لبيعوا حصصهم أو أسهمهم بالشركة ويتروكها خلفهم. وعليه، فهذا المؤشر اعتبار استراتيجي ينبغي الوقوف عنده دائما وخاصة في حالات الخصخصة التي يشهدها عالمنا العربي.

وسوف يتم تحليل مجموعة مؤشرات الاستدامة CAPPELO للشركات المختارة بدول الخليج العربي لكل مجموعة بشكل مقارن بين الدول؛ ذلك أن المقارنة فيما بين الشركات هي الأساس في التحليل لمعرفة درجة التمايز فيما بينها لمجموعات المؤشرات، ولقياس المتوسط فقد تم حساب الوسط الهندسي Geometric Average وفي حال عدم تمكننا من حسابه تمّ حساب الوسط الحسابي العام

جدول (1)

مؤشرات الاستدامة المحاسبية المالية وغير المالية للشركات الصناعية المختارة في المملكة العربية السعودية للعام 2012

	الشركة السعودية لل كهرباء	شركة اسمنت العربية	شركة الصحراء للبروتوكيمائيات	شركة الغاز والتصنيع غازكو	شركة سابك للصناعات الأساسية	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
No. of Subscribed Shares	4,166,593,800	80,000,000	438,800,000	75,000,000	30,000,000,000	800,689,360
No. of Traded Shares	715,800,000	75,000,000	386,000,000	50,000,000	646,000,000	231,808,073
Book Value Per Share	10	10	10	10	10	10.00
Market Value Per Share	12.95	36.44	12.36	14.65	49.27	21.13
Company Market Value = No. of Shares * P (in 000)	60,415.6	5,180,000	8,490,800	1,867,500	330,750,000	4,395,796.6
Total Employees	29006	870	366	1901	21400	3273
<b>Group of Indicators</b>						
<b>Group 1: Capital Adequacy Indicators</b>						
1. Capital / Assets %	0.23	0.19	0.52	0.50	0.09	0.25
2. Leverage Ratio (= D / E) %	0.61	0.28	2.00	0.12	0.40	0.44
3. Price Earning Ratio PER (Times) = MV/ NI	93.20	0.18	26.53	6.38	1.03	4.92
4. No. of Shareholder's Owning more than 10% of Shares	1	None	None	2	1	1.26
5. Equity Multiplier(EM) = Total Assets / Total Equities	4.42	1.46	3.17	1.36	1.71	2.16
6. Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC) = Risk Adjusted Income / Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
7. Return on Risk-Adjusted Capital (RORAC)= Income / Risk - Adjusted Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 2: Asset Quality Indicators</b>						
1. Assets Utilization AU = Total Revenues / Total Assets	0.14	0.32	0.18	1.18	0.16	0.27
2. Sectoral Dist. of Products Traded	OK	OK	OK	OK	OK	OK
3. Geographical Dist. of Products (Exported)	OK	OK	OK	OK	OK	OK
4. Provisions' Value / Total Sales	0.01	0.000	0.000	0.005	0.000	0.003
5. Share Market Price / Share Book Price (Times) or Share Value Growth	-0.15	0.048	0.044	0.186	0.008	0.027
6. Earning Base = Earning Assets / Total Assets	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 3: Productivity of Labors' Indicators</b>						
1. Operating Income / No. of Employees (000)	100.0	0.45	4.22	0.10	1.91	2.05
2. Loans / No. of Employees (000)	1.1	1	46	70	3.72	6.64
3. Portfolio at Risks (Oper. Rev-Provisions) / No. of Employees (000)	33.6	0.45	580.0	186.3	1.91	19.94
4. Amount of Provisions / No. of Employees (000)	8.69	0.21	0.00	0.06	0.00	1.79

	الشركة السعودية للشهرباء	شركة اسمنت العربية	شركة الصحراء للبيتروكيماويات	شركة الغاز والتصنيع غازكو	شركة سابك للصناعات الأساسية	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
5. Net Profit / No. of Employees (000)	88	90	559	73	1157.96	206.79
<b>Group 4: Profits and Earnings' Indicators</b>						
1. Profit Margin (PM) = Net Income / Total Revenue %	0.08	0.25	0.96	0.08	0.13	0.18
2. ROA to period average (Net Income / Total Assets) %	0.01	0.02	0.02	0.09	0.07	0.03
3. ROE (= Net Income/ Total Equities) %	0.05	0.03	0.04	0.13	0.13	0.06
4. Earning Per Share (EPS = Net Income / No. of Shares)	0.001	0.98	0.47	1.86	0.001	0.05
5. Return on Paid Capital % (Net Income / Paid Capital)	0.06	0.10	0.05	0.19	0.826	0.13
6. Market Value Added (MVA) = MV of Capital - Historic Invested Capital	18,749,662	4,380,000,000	8,486,412,050	1,117,500,000	300,750,000,000	2,978,029,306
<b>Group 5. Efficiency &amp; Competitiveness Indicators</b>						
1. Administrative Expense Ratio = Adm. Exp. / Total Exp. %	0.02	0.17	0.02	0.83	0.10	0.09
2. Expense Ratio = Total Expense / Total Assets	0.13	0.20	0.18	0.04	0.40	0.15
3. Cost-Benefit Ratio= Total Expenses / Total Revenues	0.91	0.61	0.97	0.04	0.71	0.43
<b>Group 6 : Liquidity Indicators</b>						
1. Liquid Assets (Current) / Total Assets %	0.12	0.20	0.21	0.15	0.40	0.20
2. Current Assets /Current Liabilities (Times)	0.68	1.93	2.51	1.13	2.82	1.60
3. Working Capital to Total Liabilities	-0.07	0.32	0.39	0.06	0.63	0.27
<b>Group 7: Openness and Sensitivity to Market Risks' Indicators</b>						
1. Loans in Foreign Currencies / Total Loans %	0.10	0.00	0.06	0.70	1.00	0.37
2. Duration of Assets (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
3. Duration of Liabilities (Years)	5 to 12	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
4. Fixed Assets to Total Assets %	0.88	0.71	0.79	0.36	0.60	0.64
5. Assets Growth Index	0.12	-0.04	0.02	0.001	0.017	0.022
6. National Property Ratio Nationals %	100	100	100	100	100	100.00

44% وهذا متقارب مع السعودية، لكن تجاوز كثيرا نمو القيمة السوقية للشركات في الإمارات فوصل إلى 8.59 مرات؛ وهذا يفسر إما بزيادة الأسعار والتضخم

2. الإمارات العربية المتحدة، يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة رأس المال إلى الموجودات قد وصل 119% مقارنة بالسعودية 28%، ومعدل الديون إلى حقوق الملاك

نسبيا فوصل إلى 1.68 شخص معنوي أو طبيعي. أما مضاعف حقوق الملكية فوصل إلى 813%؛ وهذا يؤكد دقة نمو ثروة الملاك السالفة الذكر.

المتصاعد، أو/ و بالنمو الذي حققته الشركات جزاء تغير هيكل السوق برمته. كما أن عدد الملاك الذين يستحوذون على نسبة أكثر من 10% من ملكية الشركة كان أكثر

## جدول (2)

### مؤشرات الاستدامة المحاسبية المالية وغير المالية للشركات الصناعية المختارة في الإمارات العربية المتحدة للعام 2012

	شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة	شركة الاسمنت الوطنية دبي	شركة دانة غاز الامارتية	شركة غلفا الاماراتية	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
No. of Subscribed Shares	6,225,000,000	358,000,000	6,602,000,000	25,000,000	778,770,475
No. of Traded Shares	732,420,000	125,500,000	5,253,210,000	2,640,000	234,331,893
Book Value Per Share	1	1	1	1	1
Market Value Per Share	1.29	4.35	1.32	1.6	2
Comp. Market Value = No. of Shares * P	8,715,000,000	1,306,700,000	4,225,300,000	71,800,000	1,363,346,725
Total Employees	1800	512	500	175	533
<b>Group of Indicators</b>					
<b>Group 1: Capital Adequacy Indicators</b>					
1. Capital / Assets %	50.78	0.17	0.51	0.44	1.19
2. Leverage Ratio (= D / E) %	7.34	0.25	0.84	0.02	0.44
3. Price Earning Ratio PER (Times) = MV/ NI	2.28	19.13	11.92	10.47	8.59
4. No. of Shareholder's Owning more than 10% of Shares	2	2	1	2	1.68
5. Equity Multiplier(EM) = Total Assets / Total Equities	9.18	229.9	1.5	1.4	8.13
6. Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC) = Risk Adjusted Income / Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
7. Return on Risk-Adjusted Capital (RORAC)= Income / Risk - Adjusted Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 2: Asset Quality Indicators</b>					
1. Assets Utilization AU = Total Revenue / Total Assets	0.23	0.09	0.1	0.8	0.18
2. Sectoral Dist. of Products Traded	OK	OK	OK	OK	OK
3. Geographical Dist. of Products (Exported)	OK	OK	OK	OK	OK
4. Provisions' Value / Total Sales	0.00	0.02	0.00	0.00	0.01
5. Share Market Price / Share Book Price (Times) or Share Value Growth	0.30	-0.17	0.09	0.12	0.09
6. Earning Base = Earning Assets / Total Assets	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 3: Productivity of Labors' Indicators</b>					
1. Operating Income / No. of Employees (000)	1968.9	53.5	1210.0	77.1	314.81
2. Loans / No. of Employees (000)	3994.4	757.8	6760.0	5.7	584.77
3. Portfolio at Risks (Oper Rev-Provisions) / No. of Employees (000)	1968.9	191	1122.0	13485.9	1,545.15
4. Amount of Provisions / No. of Employees (000)	0.00	93.9	88.0	0.0	45
5. Net Profit / No. of Employees (000)	756	133.4	1210.0	24.0	232.65

	شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة	شركة الاسمنت الوطنية دبي	شركة دانة غاز الاماراتية	شركة غلفا الاماراتية	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
<b>Group 4: Profits and Earnings' Indicators</b>					
1. Profit Margin (PM) = Net Income / Total Revenue %	0.05	0.36	0.26	0.09	0.14
2. ROA to period average (Net Income / Total Assets) %	0.01	0.03	0.05	0.07	0.03
3. ROE (= Net Income/ Total Equities) %	0.10	0.04	0.07	0.10	0.08
4. Earning Per Share (EPS = Net Income / No. of Shares)	0.22	0.001	0.09	0.17	0.04
5. Return on Paid Capital % (Net Income / Paid Capital)	0.22	0.742	0.09	0.17	0.22
6. Market Value Added (MVA) = MV of Capital - Historic Invested Capital (000)	2,490,000,000	308,200	607,384	15,000	1,626,098
<b>Group 5. Efficiency &amp; Competitiveness Indicators</b>					
1. Administrative Expense Ratio = Adm. Exp. / Total Exp. %	0.04	0.16	0.19	0.09	0.10
2. Expense Ratio = Total Expenses / Total Assets	0.21	0.09	0.05	0.19	0.12
3. Cost-Benefit Ratio= Total Expenses / Total Revenue	0.93	0.95	0.95	0.92	0.94
<b>Group 6 : Liquidity Indicators</b>					
1. Liquid Assets (Current) / Total Assets %	0.13	0.16	0.33	0.68	0.26
2. Current Assets /Current Liabilities (Times)	0.88	3.54	1.09	3.14	1.81
3. Working Capital to Total Liabilities	-0.02	0.12	0.03	0.47	0.15
<b>Group 7: Openness and Sensitivity to Market Risks' Indicators</b>					
1. Loans in Foreign Currencies / Total Loans %	0.002	0.064	0.030	0.000	0.02
2. Duration of Assets (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
3. Duration of Liabilities (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
4. Fixed Assets to Total Assets %	0.87	0.84	0.67	0.32	0.63
5. Assets Growth Index	0.07	-0.01	0.06	0.01	0.04
6. National Property Ratio Nationals %	100	100	100	100	100.00

من الوضع لشركات دولة الامارات. أما مضاعف حقوق الملكية فوصل إلى 270%؛ مما يعني تزايد ثروة الملاك بشكل كبير ولكنه ما زال أقل بكثير من الحال لشركات الامارات، ولكن أفضل من وضع الشركات السعودية، كما يتبين من الجدول رقم (3).

3. دولة قطر، يتبين أن نسبة رأس المال إلى الموجودات تقترب من 10% للشركات القطرية المختارة، وأن معدل الدين إلى حقوق الملكية يصل إلى 80%، كما أن القيمة السوقية إلى صافي الدخل قد تضاعف 6.1 مرات، وعدد الملاك لأكثر من 10% من أسهم الشركات بالمتوسط قد وصل إلى 1.6 شخص معنوي أو طبيعي، وهذا قريب

جدول (3)

مؤشرات الاستدامة المحاسبية المالية وغير المالية للشركات الصناعية المختارة في دولة قطر العام 2012

	شركة قطر للبيتروكيماويات قابكو	الشركة القطرية للصناعات التحويلية	شركة الكهرباء والماء القطرية	شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت	شركة قطر للوغود	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
No. of Subscribed Shares (in 000)		39,600	100,000	49,100	64,970	59,617.3
No. of Traded Shares (in 000)		31,700	78,000	27,400	38,600	40,213.6
Book Value Per Share		10.00	10.00	10.00	10.00	10
Market Value Per Share		33.03	38.40	49.58	84.65	48
Comp. Market Value = No. of Shares * P (in 0000)		2,007,700	16,900	278,300	18,581,400	1,350,639
Total Employees	871	30	1120	1167	374	808
<b>Group of Indicators</b>						
<b>Group 1: Capital Adequacy Indicators</b>						
1. Capital / Assets %	0.04	0.26	0.04	0.18	0.06	0.1
2. Leverage Ratio (= D / E) %	0.68	0.05	3.35	0.03	0.00	0.82
3. Price Earning Ratio PER (Times) = MV/ NI	2.28	9.44	6.84	12.28	4.6	6.1
4. No. of Shareholder's Owing more than 10% of Shares	2	1	3	1	2	1.6
5. Equity Multiplier(EM) = Total Assets / Total Equities	1.54	1.15	5.49	10.84	1.39	2.7
6. Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC) = Risk Adjusted Income/Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
7. Return on Risk-Adjusted Capital (RORAC)= Income / Risk-Adjusted Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 2: Asset Quality Indicators</b>						
1. Assets Utilization AU = Total Revenue / Total Assets	0.56	0.23	0.10	0.36	1.45	0.37
2. Sectoral Dist. of Products Traded	OK	OK	OK	OK	OK	OK
3. Geographical Dist. of Products (Exported)	OK	OK	OK	OK	OK	OK
4. Provisions' Value / Total Sales	0.00	2.46	0.004	0.001	0.000	0.49
5. Share Market Price / Share Book Price (Times) or Share Value Growth	n.a	5.07	0.27	0.05	0.14	0.32
6. Earning Base = Earning Assets / Total Assets	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 3: Productivity of Labors' Indicators</b>						
1. Operating Income / No. of Employees (000)	4.3	7091.6	190.0	400.1	3332.7	377.18
2. Loans / No. of Employees (000)	2210.7	2139.6	12116.9	70.2	0.0	3,307.47
3. Portfolio at Risks (Oper Rev-Provisions) / No. of Employees (000)	4250.3	212718.1	189.9	363.9	3454.9	2,929.82
4. Amount of Provisions / No. of Employees (000)	0.0	28.9	0.01	0.6	0.0	5.90
5. Net Profit / No. of Employees (000)	3233.5	7091.6	1304.6	364.4	3409.4	2,060.83

	شركة قطر للبيتروكيماويات قابكو	الشركة القطرية للصناعات التحويلية	شركة الكهرباء والماء القطرية	شركة فطر الوطنية لصناعة الاسمنت	شركة قطر للوغود	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
<b>Group 4: Profits and Earnings' Indicators</b>						
1. Profit Margin (PM) = Net Income / Total Revenue %	0.46	0.60	0.32	0.43	0.11	0.34
2. ROA to period average (Net Income / Total Assets) %	0.26	0.14	0.07	0.16	0.16	0.14
3. ROE (= Net Income/ Total Equities) %	0.74	0.16	0.36	0.17	0.22	0.28
4. Earning Per Share (EPS = Net Income / No. of Shares)	6.46	5.26	14.61	8.66	19.63	9.67
5. Return on Paid Capital % (Net Income / Paid Capital)	6.46	0.001	1.46	0.87	2.45	0.40
6. Market Value Added (MVA) = MV of Capital - Historic Invested Capital (000)	1,868	911,988	1,000,000	3,865,811	688,682	339,861
<b>5. Efficiency &amp; Competitiveness Indicators</b>						
1. Administrative Expense Ratio = Adm. Exp. / Total Exp. %	0.12	0.12	0.06	0.09	0.64	0.14
2. Expense Ratio = Total Expenses / Total Assets	0.24	0.19	0.15	0.58	1.29	0.35
3. Cost-Benefit Ratio= Total Expenses / Total Revenue	0.43	0.83	0.72	25.06	0.89	1.42
<b>Group 6 : Liquidity Indicators</b>						
1. Liquid Assets (Current) / Total Assets %	0.36	0.21	0.24	0.30	0.74	0.33
2. Current Assets /Current Liabilities (Times)	1.61	2.40	0.86	3.43	2.71	1.99
3. Working Capital to Total Liabilities	0.39	0.95	-0.05	2.32	1.67	1.06
<b>Group 7: Openness and Sensitivity to Market Risks' Indicators</b>						
1. Loans in Foreign Currencies / Total Loans %	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2. Duration of Assets (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
3. Duration of Liabilities (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
4. Fixed Assets to Total Assets %	0.64	0.79	0.76	0.70	0.26	0.59
5. Assets Growth Index	0.04	0.07	-0.01	0.41	0.16	0.13
6. National Property Ratio Nationals %)**	100	100	100	100	100	100.00

لشخص معنوي أو طبيعي؛ وهي الأعلى مقارنة بالدول السابقة (السعودية، والإمارات، وقطر) وهذا مؤشر سلبي. أما ثروة الملاك فتبدي تزايدا كبيرا وصل إلى 8.29 ضعفا وهذا مؤشر ايجابي. وأخيرا، فإن مضاعف حقوق الملكية قد وصل إلى 1.36 فقط وهو الأقل للدول سابقة الذكر، كما يتبين من الجدول رقم (4).

4. سلطنة عُمان، تؤكد المؤشرات المالية اعتدالها بالمتوسط للشركات العمانية؛ فكانت نسبة رأس المال إلى الموجودات 21% وهذه هي الأقل من بين الدول الثلاث سابقة الذكر، ولم تتجاوز نسبة الديون إلى حقوق الملكية 19% وهذه الأفضل بين الدول سابقة الذكر، لكن عدد الملاك لأكثر من نسبة 10% وصل إلى 1.9 تقريبا

جدول (4)

مؤشرات الاستدامة المحاسبية المالية وغير المالية للشركات الصناعية المختارة في سلطنة عُمان العام 2012

	شركة اسمنت عمان	شركة ريسوت الموحدة للاسمنت	شركة عمان كلورين	شركة فولتامب للطاقة	شركة مسقط للغازات	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
<i>No. of Subscribed Shares</i>	330,873,000	200,000,000	61,770,000	60,500,000	30,030,000	94,222,783
<i>No. of Traded Shares</i>	330,873,000	200,000,000	9,900,000	60,500,000	19,700,000	79,355,524
<i>Book Value Per Share</i>	0.48	0.10	0.29	0.10	0.10	0.17
<i>Market Value Per Share</i>	0.80	0.62	0.30	0.251	0.25	0.39
Comp. Market Value = No. of Shares * P	264,698,400	124,000,000	39,600,000	15,185,500	4,905,300	39,554,197
Total Employees	364	323	62	202	83	165
<b>Group of Indicators</b>						
<b>Group 1: Capital Adequacy Indicators</b>						
1. Capital / Assets %	0.18	0.10	0.30	0.24	0.32	0.21
2. Leverage Ratio (= D / E) %	0.06	0.53	0.00	0.38	0.00	0.19
3. Price Earning Ratio PER (Times) = MV/ NI	15.12	5.05	12.76	11.62	3.45	8.29
4. No. of Shareholder's Owning more than 10% of Shares	3	4	1	2	1	1.89
5. Equity Multiplier(EM) = Total Assets / Total Equities	1.17	1.67	1.17	1.67	1.24	1.36
6. Risk-Adjusted Return on Capital = Risk Adjusted Income / Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
7. Return on Risk-Adjusted Capital=Income/Risk-Adjusted Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 2: Asset Quality Indicators</b>						
1. Assets Utilization AU = Total Revenue / Total Assets	0.32	0.48	0.39	0.69	1.17	0.61
2. Sectoral Dist. of Products Traded	OK	OK	OK	OK	OK	OK
3. Geographical Dist. of Products (Exported)	OK	OK	OK	OK	OK	OK
4. Provisions' Value / Total Sales	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
5. Share Market Price / Share Book Price (Times) or Share Value Growth	0.07	0.14	0.10	0.01	-0.05	0.05
6. Earning Base = Earning Assets / Total Assets	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 3: Productivity of Labors' Indicators</b>						
1. Operating Income / No. of Employees (000)	47.8	88.4	56.1	17.2	23.6	39.51
2. Loans / No. of Employees (000)	26.8	192.0	0.0	28.4	0.0	49.44
3. Portfolio at Risks (Oper Rev-Provisions) / No. of Employees (000)	47.8	88.4	56.1	7.9	23.6	33.79
4. Amount of Provisions / No. of Employees (000)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
5. Net Profit / No. of Employees (000)	53.7	76.0	50.4	6.5	17.1	29.61
<b>Group 4: Profits and Earnings' Indicators</b>						
1. Profit Margin (PM) = Net Income / Total Revenue %	0.33	0.13	0.39	0.07	0.13	0.17
2. ROA to period average (Net Income / Total Assets) %	0.11	0.26	0.15	0.05	0.15	0.13

	شركة اسمنت عمان	شركة ريسوت الموحدة للاسمنت	شركة عمان كلورين	شركة فولتانب للطاقة	شركة مسقط للغازات	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
3. ROE (= Net Income/ Total Equities) %	0.12	0.21	0.18	0.09	0.19	0.15
4. Earning Per Share (EPS = Net Income / No. of Shares)	0.05	0.12	0.05	0.02	0.05	0.05
5. Return on Paid Capital % (Net Income / Paid Capital)	0.06	1.23	0.51	0.22	0.47	0.33
6. Market Value Added (MVA) = MV of Capital - Historic Invested Capital (000)	231,611,129	104,000,000	33,422,797	9136	4,474,470	8,006,854
<b>5. Efficiency &amp; Competitiveness Indicators</b>						
1. Administrative Expense Ratio = Adm. Exp. / Total Exp. %	0.09	0.02	0.22	0.14	0.05	0.08
2. Expense Ratio = Total Expenses / Total Assets	0.21	0.34	0.21	0.63	1.00	0.40
3. Cost-Benefit Ratio= Total Expenses / Total Revenue)	0.66	0.72	0.54	0.92	0.86	0.73
<b>Group 6 : Liquidity Indicators</b>						
1. Liquid Assets (Current) / Total Assets %	0.20	0.26	0.41	0.60	0.42	0.35
2. Current Assets /Current Liabilities (Times)	3.16	2.97	3.78	2.80	2.41	2.99
3. Working Capital to Total Liabilities	0.94	0.43	2.11	0.96	1.26	1.00
<b>Group 7: Openness and Sensitivity to Market Risks' Indicators</b>						
1. Loans in Foreign Currencies / Total Loans %	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2. Duration of Assets (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
3. Duration of Liabilities (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
4. Fixed Assets to Total Assets %	0.58	0.50	0.58	0.38	0.53	0.51
5. Assets Growth Index	0.06	0.03	0.14	0.06	0.0004	0.02
6. National Property Ratio Nationals %)**	100	90	100	100	100	97.85

القيمة السوقية إلى الدخل 4.29 مرات، ولم يصل عدد الملاك لنسبة 10% فأكثر من حصص الشركات سوى 0.75 شخص معنوي أو طبيعي، كما أن مضاعف حقوق الملكية قد وصل 8.15 بالمتوسط للشركات المدروسة، كما يتبين من الجدول رقم (5).

5. دولة الكويت، تتميز مجموعة مؤشرات ملاءمة رأس المال للشركات المختارة بدولة الكويت بأنها الأفضل بمعظمها عموماً من الدول الأربعة سالفة التحليل، وتقترب بالأداء أكثر من شركات دولة الإمارات. فكانت نسبة رأس المال إلى الموجودات 21%، ونسبة الرفع المالي؛ الدين إلى حقوق الملكية 50%، ومعدل زيادة

جدول (5)

مؤشرات الاستدامة المحاسبية المالية وغير المالية للشركات الصناعية المختارة في دولة الكويت العام 2012

	الشركة الخليجية للاستثمار البترولي	شركة أسيكو للصناعات الكويتية	مجموعة الصناعات الوطنية المقايضة	شركة إيكاروس للصناعات النفطية	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
<i>No. of Subscribed Shares</i>		47,708,432	1,295,060	750,000,000	62,196,219
<i>No. of Traded Shares</i>	90,120,000	150,390,000	1,223,990	333,000,000	48,480,329
<i>Book Value Per Share</i>	0.12	0.10	0.30	0.100	0.14
<i>Market Value Per Share</i>	0.13	0.32	0.30	0.176	0.22
Comp. Market Value = No. of Shares * P	34,100,000	77,285,031	22,793,700	124,500,000	52,294,798
Total Employees	1017	1850	1650	15	1459
<b>Group of Indicators</b>					
<b>Group 1: Capital Adequacy Indicators</b>					
1. Capital / Assets %	0.44	0.10	0.09	0.44	0.21
2. Leverage Ratio (= D / E) %	0.00	1.00	0.49	0.49	0.50
3. Price Earning Ratio PER (Times) = MV/ NI	9.65	25.28	0.10	13.91	4.29
4. No. of Shareholder's Owning more than 10% of Shares	0	1	1	1	0.75
5. Equity Multiplier(EM) = Total Assets / Total Equities	1.77	2.90	2.65	324.86	8.15
6. Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC) = Risk Adjusted Income / Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
7. Return on Risk-Adjusted Capital (RORAC)= Income /Risk -Adjusted Capital	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 2: Asset Quality Indicators</b>					
1. Assets Utilization AU = Total Revenue / Total Assets	0.22	0.17	0.12	0.07	0.13
2. Sectoral Dist. of Products Traded	OK	OK	OK	OK	OK
3. Geographical Dist. of Products (Exported)	OK	OK	OK	OK	OK
4. Provisions' Value / Total Sales	0.00	0.001	0.000	0.000	0.000
5. Share Market Price / Share Book Price (Times) or Share Value Growth	0.26	0.03	0.03	-0.12	0.05
6. Earning Base = Earning Assets / Total Assets	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
<b>Group 3: Productivity of Labors' Indicators</b>					
1. Operating Income / No. of Employees (000)	11.6	5.8	0.01	781.33	4.68
2. Loans / No. of Employees (000)	0.0	45.4	0.32	2492.67	634.59
3. Portfolio at Risks (Oper Rev-Provisions) / No. of Employees (000)	11.6	5.72	0.07	781.33	7.62
4. Amount of Provisions / No. of Employees (000)	0.0	0.03	0.00	0.00	0.01
5. Net Profit / No. of Employees (000)	1.2	1.65	0.01	596.67	1.89
<b>Group 4: Profits and Earnings' Indicators</b>					
1. Profit Margin (PM) = Net Income / Total Revenue %	0.10	0.08	0.11	0.05	0.08

	الشركة الخليجية للاستثمار البترولي	شركة أسيكو للصناعات الكويتية	مجموعة الصناعات الوطنية القاياضة	شركة إيكاروس للصناعات النفطية	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
2. ROA to period average (Net Income / Total Assets) %	0.02	0.01	0.01	0.76	0.04
3. ROE (= Net Income/ Total Equities) %	0.04	0.04	0.03	0.07	0.04
4. Earning Per Share (EPS = Net Income / No. of Shares)	0.01	0.01	0.01	0.01	0.01
5. Return on Paid Capital % (Net Income / Paid Capital)	0.05	0.12	0.14	0.01	0.06
6. Market Value Added (MVA)= MV of Capital-Historic Invested Capital (000)	11,130,000	29,436,203	22,664,190	49,500	4,378,553
<b>5. Efficiency &amp; Competitiveness Indicators</b>					
1. Administrative Expense Ratio = Adm. Exp. / Total Exp. %	0.16	0.13	0.36	1.00	0.30
2. Expense Ratio = Total Expenses / Total Assets	0.18	0.12	0.04	0.01	0.06
3. Cost-Benefit Ratio= Total Expenses / Total Revenue)	0.79	0.73	0.38	0.20	0.46
<b>Group 6 : Liquidity Indicators</b>					
1. Liquid Assets (Current) / Total Assets %	0.09	0.15	0.22	0.01	0.08
2. Current Assets /Current Liabilities (Times)	0.55	0.37	0.56	0.02	0.22
3. Working Capital to Total Liabilities	-0.17	-0.39	-0.27	-0.68	0.38-
<b>Group 7: Openness and Sensitivity to Market Risks' Indicators</b>					
1. Loans in Foreign Currencies / Total Loans %	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
2. Duration of Assets (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
3. Duration of Liabilities (Years)	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
4. Fixed Assets to Total Assets %	0.55	0.71	0.06	0.96	0.39
5. Assets Growth Index	-0.04	0.004	-0.075	-0.066	0.04-
6. National Property Ratio Nationals %)**	100	100	100	100	100.00

الملاك لأكثر من 10% والتي وصلت إلى 1.41 شخص معنوي أو طبيعي، ومضاعف حقوق الملكية حيث بلغ 1.97. وبذلك تكون الشركات المختارة لمملكة البحرين متواضعة في الملاءة المالية بين الشركات المختارة لدول الخليج العربي، كما يتبين من الجدول رقم (6).

6. مملكة البحرين، يبدو واضحاً من المؤشرات المحسوبة تواضع نتائج أعمال الشركات المختارة، فنسبة الديون عالية جداً، على الرغم من أن إحدى الشركتين لا ديون عليها، وأن القيمة السوقية المتضاعفة بلغت حوالي 7 مرات. إلا أن هناك نسبتين لا بأس بهما وهما عدد

جدول ( 6 )

مؤشرات الاستدامة المحاسبية المالية وغير المالية للشركات الصناعية المختارة في مملكة البحرين العام 2012

	شركة الاستثمارات الخليجية المتحدة	شركة المنبوم البحرين (البا)	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
<i>No. of Subscribed Shares</i>	200,000,000	420,000,000	532,916,504
<i>No. of Traded Shares</i>	122,380,000	1,420,000	13,182,549
<i>Book Value Per Share</i>	0.100	0.100	0
<i>Market Value Per Share</i>	0.186	0.58	0
Comp. <b>Market Value</b> = No. of Shares * P	26,400,000	717,100,000	137,591,570
Total Employees	4	2717	2,717
<b>Group of Indicators</b>			
<b>Group 1: Capital Adequacy Indicators</b>			
1. Capital / Assets %	0.20	0.12	0.15
2. Leverage Ratio (= D / E) %	0.00	128.47	64.24
3. Price Earning Ratio PER (Times) = MV/ NI	6.46	7.43	6.93
4. No. of Shareholder's Owning more than 10% of Shares	1	2	1.41
5. Equity Multiplier(EM) = Total Assets / Total Equities	2.62	1.48	1.97
6. Risk-Adjusted Return on Capital (RAROC) = Risk Adjusted Income / Capital	n.a	n.a	n.a
7. Return on Risk-Adjusted Capital (RORAC)= Income / Risk - Adjusted Capital	n.a	n.a	n.a
<b>Group 2: Asset Quality Indicators</b>			
1. Assets Utilization AU = Total Revenue / Total Assets	0.38	0.64	0.49
2. Sectoral Dist. of Products Traded	OK	OK	OK
3. Geographical Dist. of Products (Exported)	OK	OK	OK
4. Provisions' Value / Total Sales	0.00	0.00	0.00
5. Share Market Price / Share Book Price (Times) or Share Value Growth	0.05	0.02	0.04
6. Earning Base = Earning Assets / Total Assets	n.a	n.a	n.a
<b>Group 3: Productivity of Labors' Indicators</b>			
1. Operating Income / No. of Employees (000)	936.7	38.7	190.45
2. Loans / No. of Employees (000)	0.0	6.3	3.16
3. Portfolio at Risks (Oper Rev-Provisions) / No. of Employees (000)	936.7	38.7	190.45
4. Amount of Provisions / No. of Employees (000)	0.0	0.0	0.0
5. Net Profit / No. of Employees (000)	1187.8	35.5	205.44
<b>Group 4: Profits and Earnings' Indicators</b>			
1. Profit Margin (PM) = Net Income / Total Revenue %	0.11	0.12	0.12
2. ROA to period average (Net Income / Total Assets) %	0.04	0.08	0.06
3. ROE (= Net Income/ Total Equities) %	0.11	0.12	0.11

	شركة الاستثمارات الخليجية المتحدة	شركة المنيوم البحرين (البا)	الوسط الهندسي/ الحسابي للشركات
4. Earning Per Share (EPS = Net Income / No. of Shares)	0.02	0.68	0.12
5. Return on Paid Capital % (Net Income / Paid Capital)	0.20	0.68	0.37
6. Market Value Added (MVA) = MV of Capital - Historic Invested Capital (000)	6,400,000	575,100,000	60,668,278
<b>Group 5. Efficiency &amp; Competitiveness Indicators</b>			
1. Administrative Expense Ratio = Adm. Exp. / Total Exp. %	0.04	0.04	0.04
2. Expense Ratio = Total Expenses / Total Assets	0.31	0.56	0.42
3. Cost-Benefit Ratio= Total Expenses / Total Revenue)	0.83	0.92	0.87
<b>Group 6 : Liquidity Indicators</b>			
1. Liquid Assets (Current) / Total Assets %	0.38	0.26	0.32
2. Current Assets /Current Liabilities (Times)	2.38	1.07	1.59
3. Working Capital to Total Liabilities	0.47	0.05	0.15
<b>Group 7: Openness and Sensitivity to Market Risks' Indicators</b>			
1. Loans in Foreign Currencies / Total Loans %	0.000	0.000	0.000
2. Duration of Assets (Years)	n.a	n.a	n.a
3. Duration of Liabilities (Years)	n.a	n.a	n.a
4. Fixed Assets to Total Assets %	0.55	0.01	0.07
5. Assets Growth Index	-0.04	-0.06	0.05-
6. National Property Ratio Nationals %)**	100	100	100

## ثانياً: مجموعة مؤشرات جودة الأصول

لهذه المجموعة ستة مؤشرات، تمّ الاجابة على اثنين منها بتعبير OK أي متوفر أو يوجد وهما: مؤشر التوزيع القطاعي للمنتجات، وهذا كان واضحاً للشركات قيد الدراسة، فجميعها تنتج أكثر من سلعة. وكذلك مؤشر التوزيع الجغرافي لبيع المنتجات، وكان أيضاً واضحاً، حيث تعمل معظمها بأكثر من منطقة، وحتى ببعض دول الخليج، كما وأن معظمها يصدر منتجاته لخارج الدولة ولخارج دول المجلس. أما المؤشر السادس فهو من أهم المؤشرات لاستدامة الشركات، وهو "القاعدة الايرادية"؛ وهذا يدل على مقدار ما لدى الشركة من موجودات قادرة على توليد إيرادات فعلية لها، ونتيجة لعدم توفر البيانات فلم نتمكن من حسابه وظهر التعبير غير متوفر (n.a)، كما تبيّنه الجداول رقم (1-6) اللاحقة.

1. المملكة العربية السعودية، تفيد المؤشرات الثلاثة التي تمّ حسابها إلى أن الشركات في المملكة قد كانت درجة

- الانتفاع من موجوداتها بنسبة 27% بالمتوسط. وكان مخصصات الديون المدومة أو المشكوك بتحصيلها قليلة جداً لتصل إلى 3 بالآلاف من المبيعات فقط. في حين أن نمو السهم بالمتوسط للشركات الخمسة المدروسة بلغ 2.7%، هذا على الرغم من أن شركة الغاز والتصنيع قد بلغ نمو السهم لها 18.6%، بينما لم ينمو سهم الشركة السعودية للكهرباء، بل تراجع إلى 15%.
2. الامارات العربية المتحدة، يلاحظ للشركات الإماراتية أن معدل الانتفاع من الموجودات للشركات قد بلغ 18% بالمتوسط؛ وهذا أقل من الشركات السعودية. وبلغت مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها 1% فقط من المبيعات، وأن نمو سعر الأسهم قد وصل إلى 9%، وهذا المؤشر أفضل حالاً لشركات الامارات مقارنة بالشركات السعودية.
3. دولة قطر، تفيد المعلومات بأن مؤشر الانتفاع من

الشركات قد حقق دخلاً تشغيلياً لها بما يعادل 2050 ريالاً بالمتوسط، فتميزت الشركة السعودية للكهرباء بعائد تشغيلي عال جداً، مما رفع المتوسط للشركات المدروسة، كما حقق لها أرباحاً صافية بمقدار 207 آلاف ريالاً بالمتوسط؛ وهذا الرقم المرتفع جاء نتيجة الارتفاع الكبير لصافي الأرباح لدى شركة سابق، حيث بلغ صافي الربح إلى 1157960 ريالاً لكل عامل. أما بالنسبة للقروض، فقد تحمل كل عامل 6640 ريالاً بالمتوسط، وأن المخصصات لكل عامل قد بلغت 1790 ريالاً، وأن نسبة مخاطر المحفظة إلى العاملين قد وصلت إلى 19940 ريالاً بالمتوسط.

2. **الإمارات العربية المتحدة**، فاقت الأرباح التشغيلية لكل عامل لدى شركات الإمارات مقارنة بالشركات السعودية، فبلغت 314810 دراهم بالمتوسط، وبلغ صافي الأرباح 232650 درهماً لكل عامل. في حين أن تحمل العاملين للديون قد وصل إلى 584770 درهماً، وأن مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها قد فاقت مثليتها بالشركات السعودية بخمس وعشرين ضعفاً تقريباً فبلغت 45 ألف درهم. كما أن مخاطر المحفظة نسبة للعاملين قد بلغت 1545150 درهماً بالمتوسط.

3. **دولة قطر**، وصلت الأرباح التشغيلية للشركات القطرية 377180 ريالاً لكل عامل، وهي الأعلى مقارنة بشركات السعودية، والإمارات، وبلغت الأرباح الصافية للعاملين 2060830 ريالاً وهي الأعلى كذلك. كما اتصفت الديون للعاملين بأنها الأعلى مقارنة بشركات السعودية، والإمارات، فبلغت 3307470 ريالاً، وهذا مؤشر سلبي على الشركات، ويهدد الاستدامة المالية بالخطر، كما بلغت المخصصات للديون المشكوك في تحصيلها نسبة للعاملين 5900 ريالاً. وعلى الوجه الآخر فإن مخاطر المحفظة بلغت حدًا عالياً فوصلت إلى 2929820 ريالاً؛ وهذا مؤشر خطير يهدد الاستدامة المالية للشركات.

4. **سلطنة عُمان**، يتبين من المؤشرات لشركات السلطنة أنها حققت إنتاجية معتدلة لعاملها، فبلغت الأرباح التشغيلية 39510 ريالاً للعامل بالمتوسط، وصافي

الموجودات لشركات دولة قطر كان الأفضل مقارنة بشركات الإمارات والسعودية، فبلغ 37%، وبلغ نمو الأسهم بالمتوسط لهذه الشركات 32% وهو أفضل حالاً كذلك، إلا أن مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها أسوأ حالاً من دول المقارنة، فوصل إلى 49% وكانت الشركة القطرية للصناعات التحويلية وراء ارتفاع تلك النسبة.

4. **سلطنة عُمان**، وللشركات العُمانية، كان الانتفاع من موجودات الشركات قيد الدراسة الأعلى، فوصل إلى نسبة 61%، ومخصصات الديون المشكوك فيها إلى الصفر، ونمو الأسهم كان معتدلاً ليصل نسبة 5% بالمتوسط.

5. **دولة الكويت**، ولمجموعة مؤشرات جودة الموجودات، كانت الشركات الكويتية المدروسة متواضعة الإفادة من موجوداتها، فبلغت النسبة 13% بالمتوسط، كما كان معدل النمو للأسهم معتدلاً فبلغ 5%، بسبب تراجع موقف شركة إيكاروس، حيث تراجع سهمها بنسبة 12% (بالسالب). إلا أنه لم يكن لهذه الشركات مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

6. **مملكة البحرين**، ولمجموعة مؤشرات جودة الموجودات، كانت الشركات البحرينية المدروسة أفضل حالاً من شركات دولة الكويت، والإمارات، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية في الإفادة من موجوداتها، فبلغت النسبة 49% بالمتوسط، كما كان معدل النمو للأسهم متواضعاً، فبلغ 4%. إلا أن مخصصات الديون المشكوك فيها كان 0% بالمتوسط.

#### ثالثاً: مجموعة مؤشرات إنتاجية العاملين

كما تم الإشارة إليه، فإن هذه المجموعة كلها (والتي تشمل خمسة مؤشرات) تم إضافتها لمؤشرات CAMELS وذلك لأهمية العنصر البشري، ودوره في ترجمة المعرفة إلى إنتاج، وبالتالي إلى زيادة الثروة للمؤسسات، وللشركات، وللمجتمع والدولة على حد سواء، كما تبيّن الجدول رقم (1-6) اللاحقة.

1. **المملكة العربية السعودية**، لقد توفرت المعلومات الخاصة بالعاملين لكافة الشركات المدروسة بالمملكة، حيث تفيد حسابات إنتاجية العاملين أن كل عامل بهذه

والعوائد لشركات المملكة يتبين أن هامش الربح وصل بالمتوسط إلى نسبة 18%، والعائد على الموجودات 3%، والعائد على حقوق الملكية 6%، والعائد للسهم 5%، والعائد على رأس المال المدفوع 13%، والقيمة السوقية المضافة للشركات بلغت 2.98 مليار ريال بالمتوسط.

2. **الإمارات العربية المتحدة**، أظهرت الشركات بدولة الإمارات عوائد ربحية متقاربة من مثيلاتها للشركات السعودية غالباً، فبلغ هامش الربح 14%، والعائد على الموجودات 3%، والعائد على حقوق الملكية 8%، والعائد للسهم 4%، والعائد على رأس المال المدفوع 22%، والقيمة السوقية المضافة قد بلغت 1.63 مليار درهم.

3. **دولة قطر**، تميزت الشركات بدولة قطر بارتفاع عوائد ربحيتها مقارنة بشركات السعودية والإمارات، فهامش الربح وصل إلى 34%، والعائد على الموجودات 14%، والعائد على حقوق الملكية 28%، والعائد للسهم 9.7%، والعائد على رأس المال المدفوع 40%، والقيمة السوقية المضافة قد بلغت 339.7 مليون ريال.

4. **سلطنة عُمان**، أظهرت الشركات بسلطنة عُمان عوائد ربحية أعلى من شركات الإمارات والسعودية بشكل عام، فبلغ هامش الربح 17%، والعائد على الموجودات 13%، والعائد على حقوق الملكية 15%، والعائد للسهم 5%، والعائد على رأس المال المدفوع 33%، والقيمة السوقية المضافة قد بلغت 8 ملايين ريال.

5. **دولة الكويت**، أظهرت الشركات بدولة الكويت عوائد ربحية أقل نسبياً من مثيلاتها لشركات السعودية، والإمارات، ودولة قطر، فبلغ هامش الربح 8%، والعائد على الموجودات 4%، والعائد على حقوق الملكية 4%، والعائد للسهم 1%، والعائد على رأس المال المدفوع 6%، والقيمة السوقية المضافة قد بلغت 4.4 1.63 ملايين دينار كويتي.

6. **مملكة البحرين**، وتظهر الشركات بمملكة البحرين عوائد ربحية أفضل من شركات الكويت، وأحياناً بالمتوسط ما بين شركات الخليج لمؤشرات أخرى، إذ كان

الربح للعامل قد بلغ 29610 ريالاً. كما كان تحمّل الديون للعاملين معتدلاً كذلك، فبلغ 49440 ريالاً بالمتوسط، والمخصصات المشكوك بتحصيلها صفراً، وأن المحفظة تحت المخاطر تقدر بمبلغ 33790 ريالاً بالمتوسط لكل عامل.

5. **دولة الكويت**، تفيد نتائج المؤشرات بتواضع إنتاجية العاملين للشركات الكويتية قيد الدراسة، وعلى الرغم من أنها تبدو أكثر منطقية، إلا أن مؤشر الديون إلى العاملين كان عالياً نسبياً؛ وذلك بسبب الرقم الكبير جداً لشركة إيكاروس للصناعات النفطية، حيث إن عدد العاملين المسجل لدى المعلومات المنشورة هو 15 عاملاً فقط وهذا رقم غير منطقي، مما جعل الديون لهذه الشركة عالية جداً مقارنة بالعاملين، فوصلت 634590 مليون دينار. في حين أن الأرباح التشغيلية للعامل قد بلغت 4680 ديناراً، والأرباح الصافية 1890 ديناراً للعامل، وأحد أهم مؤشرات الاستقرار والاستدامة المالية هو مخاطر المحفظة، فبلغت 7620 ديناراً فقط للموظف، والمخصصات المشكوك في تحصيلها 100 دينار بالمتوسط للموظف.

6. **مملكة البحرين**، تتواضع مؤشرات إنتاجية شركات مملكة البحرين، وتتباين من جهة أخرى، فبلغ متوسط إنتاجية العامل من الأرباح التشغيلية حوالي 190 ألف دينار، وذلك بسبب أن عدد موظفي شركة الاستثمارات الخليجية المتحدة المسجل بالبيانات المنشورة 4 موظفين فقط، وهذا رقم غير منطقي. ولهذا السبب كانت إنتاجية العاملين بالربحية وغيرهما عالية جداً. وكذلك الحال الديون للموظفين معتدلة إذ بلغت 3160 ديناراً، ومخاطر المحفظة تبلغ 190450 ديناراً؛ وذلك جراء العدد المحدود من الموظفين لشركة الاستثمارات الخليجية.

#### رابعاً: مجموعة مؤشرات الأرباح والعوائد

تشمل هذه المجموعة ثمانية مؤشرات، وهذه تعبر صراحة عن الاستدامة المالية للشركات، وعن مدى توفر القدرات التنافسية والجدارة لديها، وسيتم تحليلها للشركات المختارة في دول الخليج، كما تبيّن الجدول رقم (1-6) اللاحقة وكما يلي:

1. **المملكة العربية السعودية**، بقياس مؤشرات الربحية

3. **دولة قطر**، كانت المؤشرات للشركات المختارة بدولة قطر أعلى منه عموماً مقارنة بشركات السعودية والامارات؛ أي أقل كفاءة، فبلغت نسبة النفقات الادارية 14% من مجمل الانفاق، وبلغ الانفاق إلى الموجودات 35%، كما بلغت نسبة المنفعة إلى التكلفة 1.42%؛ أي أن كل ريال ايراد اجمالي يتحقق ينفق مقابله 1.42 ريال؛ وهذا كان بسبب تزايد تكاليف شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت، وباستبعاد هذه الشركة يرجع هذا المتوسط إلى 0.69 فقط من الريال؛ وهذا أكثر منطوقاً وواقعاً.

4. **سلطنة عُمان**، تأتي الشركات المختارة بالسلطنة بالوسط فيما بين شركات دول الخليج، فقد بلغت نسبة النفقات الادارية 8% من مجمل الانفاق، وبلغ الانفاق إلى الموجودات 40%، بينما أظهرت نسبة المنفعة إلى التكلفة بواقع 73%؛ أي أن كل ريال ايراد قد تحقق ينفق مقابله 0.73 من الريال؛ وهذا مؤشر دال على تزايد التكاليف للشركات المختارة مقارنة بدولتي قطر والسعودية.

5. **دولة الكويت**، تشير الحسابات المالية إلى أن نسبة النفقات الادارية قد بلغت 30% من اجمالي المصروفات، ونسبة الانفاق إلى الموجودات 6%، وأن نسبة التكلفة إلى المنفعة قد بلغت 46%. وعليه، تأتي شركات دولة الكويت المدروسة بالوسط فيما بين الشركات الخليجية المماثلة في الكفاءة المالية والمحاسبية.

6. **مملكة البحرين**، بلغت النفقات الادارية إلى اجمالي النفقات في مملكة البحرين الأقل على الاطلاق للشركات المدروسة في دول الخليج، إذ بلغت 4% فقط، في حين كانت النفقات إلى الموجودات عالية نسبياً بينها فوصلت إلى 42%، ونسبة التكلفة إلى المنفعة كانت في المتوسط الأعلى، أي متوسطة الكفاءة المالية.

#### سادساً: مجموعة مؤشرات السيولة

تُعبّر عن واقع السيولة للشركات مجموعة مؤشرات محاسبية، تم اعتماد ثلاثة منها للدلالة على الاستدامة الآتية، وبهذا أدخل الباحثان مؤشر رأس المال العامل إلى المطلوبات كأحد المؤشرات الدالة على الاستدامة للشركات، وكانت نتائج

هامش الربح 12%، والعائد على الموجودات 6%، والعائد على حقوق الملكية 49%، أما العائد للسهم فكان عالياً ليصل إلى 12%، وكذلك الحال للعائد على رأس المال المدفوع فبلغ 37%، والقيمة السوقية المضافة بلغت 60.67 مليون دينار.

#### خامساً: مجموعة مؤشرات الكفاءة والتنافسية

توضح المؤشرات الثلاثة المقترحة درجة الكفاءة التي تدير الشركة أعمالها في تحقيق أهدافها، وهذه المؤشرات تعبر عن الجدارة التنافسية للشركات، والتي بالتالي تنعكس حكماً على الاستدامة المالية والمحاسبية. وقد اضاف الباحثان هنا مؤشراً اقتصادياً ومالياً هاماً إلى المؤشرات المحاسبية المتداولة في علم المحاسبة، وهو مؤشر المنفعة والتكلفة؛ وهذا مؤشر اقتصادي ومالي مستخدم في العديد من المجالات لقياس العائد على التعليم على سبيل المثال، أو العائد على الانفاق على أي من السلع الرأسمالية، أو العائد على تطوير المنشآت الاقتصادية التجارية وغير التجارية، كالعائد الاقتصادي والاجتماعي من الانفاق على البنية التحتية، أو المرافق العامة .. الخ. وهذه المؤشرات تتمثل في: نسبة النفقات الادارية إلى مجمل الانفاق، نسبة الانفاق العام إلى الموجودات، ونسبة المنفعة إلى التكلفة؛ فكلما كانت هذه المؤشرات أقل، كلما كان مستقبل الاستدامة أفضل بشكل عام، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الأخرى كما تبينته الجداول رقم (1-6) اللاحقة.

1. **المملكة العربية السعودية**، بلغت نسبة النفقات الادارية 9% من مجمل الانفاق للشركات المختارة بالمملكة، وبلغ الانفاق إلى الموجودات 15%، كما بلغت نسبة المنفعة إلى التكلفة 43%؛ أي أن كل ريال ايراد اجمالي يتحقق ينفق مقابله 0.43 فقط من الريال؛ وهذا دليل استدامة مالية واقتصادية واضحة وهامة.

2. **الامارات العربية المتحدة**، وبالنسبة للشركات المختارة بالامارات، فقد بلغت نسبة النفقات الادارية 10% من مجمل الانفاق، وبلغ الانفاق إلى الموجودات 12%، بينما أظهرت نسبة المنفعة إلى التكلفة تراجعاً كبيراً مقارنة بالشركات السعودية، فوصلت إلى 94%؛ أي أن كل درهم ايراد يتحقق ينفق مقابله 0.94 من الدراهم؛ وهذا مؤشر دال على تزايد التكاليف للشركات المختارة.

6. **مملكة البحرين**، وكانت مؤشرات السيولة لشركات المملكة معتدلة، فبلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 32%، ومعدل السيولة 1:1.59، وأن رأس المال العامل إلى المطلوبات كان قليلاً نسبياً فبلغ 15% فقط.

#### سابعاً: مجموعة مؤشرات الانفتاح والحساسية لمخاطر السوق

تشمل هذه المجموعة ستة مؤشرات، لم يتمكن من حساب اثنان منها لعدم توفر المعلومات وهما دورة حياة الموجودات والمطلوبات. أما المؤشرات الأربعة الأخرى فهي: القروض بالعملة الأجنبية إلى مجمل القروض، والموجودات طويلة الاجل إلى مجمل الموجودات، ومعدل نمو الموجودات الكلية، والملكية الوطنية للشركة. وجميع هذه المؤشرات تدل على الاستدامة المحاسبية والمالية لها في السوق، كما تبيّنه الجداول رقم (1-6) اللاحقة.

1. **المملكة العربية السعودية**، بلغت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الديون للشركات المختارة في المملكة 37%، ونسبة الموجودات طويلة الاجل إلى مجمل الموجودات 64%، وكان معدل نمو الموجودات 2.2% فقط بالمتوسط للشركات المدروسة، أما نسبة الملكية الوطنية فكانت 100%.

2. **الامارات العربية المتحدة**، أما الشركات المختارة في دولة الامارات العربية المتحدة، فقد بلغت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الديون 2% فقط، ونسبة الموجودات طويلة الاجل إلى مجمل الموجودات 63%، وكان معدل نمو الموجودات 4%، وبلغت نسبة الملكية الوطنية 100%. وبهذا تتميز الشركات الاماراتية عن السعودية بنسبة ديون خارجية أقل.

3. **دولة قطر**، ولشركات دولة قطر، فقد كانت الديون الخارجية صفراً، وهي الأفضل استدامة واستقراراً. أما نسبة الموجودات الثابتة إلى مجمل الموجودات فبلغت 59%؛ وهذه أقل من السعودية والامارات، وأما معدل نمو الموجودات فكان الأعلى من مثيله في السعودية والامارات ليصل إلى 13% بالمتوسط للشركات المدروسة، وأن نسبة الملكية الوطنية تماثلت للدول

محاسبة المؤشرات للدول الست، كما تبيّنه الجداول رقم (1-6) اللاحقة، كما يلي:

1. **المملكة العربية السعودية**، أظهرت النتائج أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات تبلغ 20% للشركات قيد الدراسة، وأن معدل السيولة يبلغ 1:1.6، وهاتين النسبتين أقل من حالهما لشركات الامارات قيد الدراسة، الا أن نسبة رأس المال العامل إلى المطلوبات تبلغ 27%، وهذه أعلى (أفضل) من حالها لشركات الامارات العربية المتحدة.

2. **الامارات العربية المتحدة**، وتظهر مؤشرات السيولة أن نسبة الموجودات السائلة قد بلغت 26% إلى إجمالي الموجودات للشركات المدروسة، وأن معدل السيولة يبلغ 1:1.8؛ وهاتين أفضل من الشركات السعودية المدروسة، الا أن نسبة رأس المال العامل إلى المطلوبات كان أقل من مثيلاتها بالسعودية فبلغت 15%.

3. **دولة قطر**، تأتي مؤشرات السيولة للشركات القطرية المدروسة بالحال الأفضل سيولة واستدامة محاسبية ومالياً للمؤشرات الثلاث مقارنة بدولتي السعودية والامارات، فبلغت السيولة إلى الموجودات 33%، ونسبة السيولة 1:1.99، كما أن نسبة رأس المال العامل إلى المطلوبات قد بلغت 1:1.06 وهذا الامر يدل على سيولة كبيرة لدى الشركات المدروسة، وبالتالي على استدامتها.

4. **سلطنة عُمان**، وتقيد المؤشرات المالية للشركات العُمانية المدروسة، أنها الأفضل من سابقتها لدولة قطر، والامارات، والسعودية، فبلغت نسبة السيولة إلى الموجودات 35%، ومعدل السيولة 1:2.99، ونسبة رأس المال العامل إلى المطلوبات قد بلغت 100%.

5. **دولة الكويت**، أما بدولة الكويت وللشركات قيد الدراسة فقد كانت السيولة الأقل لشركات دول الخليج العربي السابقة الذكر، إذ بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى مجمل الموجودات 8%، ومعدل السيولة 1:0.22، ورأس المال العامل سالبا، فأصبحت نسبته إلى المطلوبات -38% (سالبة)؛ وذلك بسبب زيادة المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة، وهذا لم يظهر في أي من شركات دول الخليج.

بعضها قد تحمل مخاطر أكبر من غيره في إيجاد مصادر مالية بديلة.

2. **تنويع مصادر الدخل**، لا شك أن مصادر الأموال، واستخداماتها تتباين فيما بين الشركات، والدول كذلك، فتتباين الإيرادات الذاتية من الأنشطة الرئيسية والأنشطة الثانوية، وكذلك من القروض والمنح والمساعدات من كافة مصادرها، وذلك تبعاً لحجم عمليات الشركة، وطبيعة أنشطتها وصناعاتها، وطبيعة وحجم الاقتصاد في تلك الدولة.

3. **الحاكمية والإدارة السليمة والتمويل**، يتبين من التحليل الكلي، أن الشركات الصناعية الكبيرة غالباً ما تطبق معايير الحاكمية الفنية، والمالية، والإدارية لديها، فقد تميزت بعض الشركات عن غيرها في مستوى الحاكمية، وفي مستوى إدارة الموارد بشكل سليم. وحسن إدارة المصادر المالية، واتباع القرارات المالية الحكيمة، وبالتالي الإجراءات المالية ذات الكفاءة الذي انعكس مباشرة على كفاءة وربحية الشركات.

4. **توليد الدخل الذاتي**، عملت معظم الشركات الصناعية على توليد الدخل الذاتي من مختلف المصادر الممكنة، وحاولت تعزيز مواقفها المالية، وتختلف فيما بينها في التخطيط والتنفيذ للمشروعات المدرة للدخل، وفي القدرة على التحالف والائتلاف مع الغير، كما اختلفت في قدرتها على استثمار مواردها؛ أي الاستفادة القصوى من موجوداتها، من هنا حصل التباين في قدرتها على الاستدامة المالية والمحاسبية.

5. **الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**، تفاوتت الشركات في تقديمها للخدمات والسلع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، فظهرت بعضها بتقديم خدمات ومنتجات متواضعة أمام مسؤوليتها.

**ثانياً: تحليل المؤشرات المحاسبية المالية وغير المالية للاستدامة**

تم حساب 36 مؤشراً ضمن سبع مجموعات رئيسية. وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة لكل مجموعة من المجموعات:

1. **ملاءمة رأس المال** - بتحليل مؤشرات ملاءمة رأس المال لكافة الشركات في

الثلاث السالفة فكانت 100%.

4. **سلطنة عُمان**، ولشركات السلطنة المدروسة، كانت الديون الخارجية صفراً، وهي الأفضل استدامة واستقراراً، كما هي حال دولة قطر. أما نسبة الموجودات طويلة الأجل إلى مجمل الموجودات فبلغت 51%؛ وهذه أقل من شركات دول: السعودية، والإمارات، وقطر. وأما معدل نمو الموجودات فكان الأقل من مثيله في دول: السعودية، والإمارات، وقطر ليصل إلى 2% فقط بالمتوسط للشركات المدروسة، وأن نسبة الملكية الوطنية كانت أقل من الدول الثلاث السالفة فكانت 97.8%.

5. **دولة الكويت**، كانت الديون الخارجية لدولة الكويت صفراً كسلطنة عمان، وقطر، وهي الأفضل استدامة واستقراراً. أما نسبة الموجودات طويلة الأجل إلى مجمل الموجودات فبلغت 39%؛ وهذه أقل من شركات الدول السابقة الذكر وهي: السعودية، والإمارات، وقطر، وسلطنة عمان. وكذلك الحال لمعدل نمو الموجودات فكان الأقل على الإطلاق، وكان سالباً ليصل إلى -4%، أما نسبة الملكية الوطنية فكانت 100% كغيره من الدول عدا سلطنة عمان.

6. **مملكة البحرين**، ولشركات السلطنة المدروسة، كانت الديون الخارجية صفراً، وهي الأفضل استدامة واستقراراً، كما هي حال دولة قطر، والكويت، وسلطنة عمان. أما نسبة الموجودات طويلة الأجل إلى مجمل الموجودات بلغت 7%؛ وهذه أقل من كافة شركات دول الخليج كافة. كما أن معدل نمو الموجودات كان الأقل من مثيله على الإطلاق، حيث تراجع النمو إلى -5% بالمتوسط، إلا أن نسبة الملكية الوطنية كانت كمثيلاتها لمعظم الدول فبلغت 100%.

#### القسم الثالث: النتائج والتوصيات

##### النتائج

يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

##### أولاً: ركائز الاستدامة

1. **التمويل والتخطيط المالي والاستراتيجي**، يتضح أن معظم شركات دول الخليج لديها خطط استراتيجية، وتخطيط مالي، وبدائل مالية مدروسة غالباً، ولكن

- ولأسباب تتعلق بالنمو الاقتصادي، وبالتضخم أحيانا أخرى. فوصلت إنتاجية الأرباح التشغيلية للعامل أعلاها في قطر، فالامارات، ثم السعودية، وسلطنة عمان.
- حققت الشركات المدروسة أعلى أرباحا صافية بالمتوسط للعامل لشركات دولة قطر، ثم للامارات، فالسعودية.
- بالنسبة للقروض، فقد تحمل العمال بشركات الكويت أعلى الديون؛ وقد جاء ذلك للعدد المتواضع من عدد العمال المنشور، كما تفاوتت بشكل نسبي بين باقي الدول.
- وأخيرا، فإن نسبة مخاطر المحفظة للعاملين قد وصلت أعلاها لشركات قطر، فالامارات، والبحرين.

#### 4. الأرباح والعوائد

- بقياس مؤشرات الربحية والعوائد للشركات المدروسة، فقد تبين أن هامش الربح تراوح ما بين 8% و 18%، وتجاوز ذلك للشركات القطرية. ومعدل العائد على الموجودات ما بين 3% و 6%، وتجاوز ذلك للشركات القطرية والعمانية.
- تراوح العائد على حقوق الملكية ما بين 4% و 15%، وارتفع العائد لشركات البحرين لأعلى من ثلاثة أضعاف.
- تقارب العائد للسهم ما بين 1% و 5%، وتجاوز ذلك لشركات البحرين.
- بلغ العائد على رأس المال المدفوع 6% و 28%، وتجاوز ذلك لشركات البحرين.

#### 5. الكفاءة والتنافسية

- تراوحت نسبة النفقات الادارية ما بين 9% و 14% من مجمل الانفاق للشركات، فبلغت أقلها في البحرين، وأعلاها لشركات الكويت فوصلت ضعف تلك النسبة.
- بلغت نسبة المنفعة إلى التكلفة ما بين 42% و 73% ؛ وكانت الكفاءة الادارية والمالية الأفضل لشركات السعودية، والكويت، والبحرين، مقارنة بأقلها لشركات قطر، والامارات.

#### 6. مؤشرات السيولة

- أظهرت النتائج أن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات تذبذبت من 20% إلى 35% للشركات قيد الدراسة، فكانت الأقل سيولة هي شركات الكويت لتصل

- دول الخليج، تبين أن متوسط رأس المال إلى الموجودات قد تفاوت بشكل كبير فيما بين 10%-30% فعليا، غير أن تطرف احدى الشركات برأس المال جعل النسبة لشركاتها المختارة تزيد على 100%، وهذا فقط لشركة واحدة، ولذلك تم استبعاد هذه النسبة للشركة لتطرفها بعيدا عن المتوسط العام للشركات في دول الخليج.
- أما نسبة الرفع المالي؛ الديون إلى حقوق الملكية فقد تراوحت ما بين 15% و 80% بالمتوسط للشركات المختارة.
- وبلغت العوائد السوقية للشركات بالمتوسط 4.9 إلى 8.6 مرّات؛ وهذا يعكس بالاضافة إلى الأرباح والعوائد معدلات النمو الاقتصادي الإسمية؛ أي بما فيه التضخم.
- حافظت الشركات الخليجية على تجنّب التركيز في الملكية لأسهمها، وهذا دليل حفاظ على مخاطر قليلة، حيث لا يتحكم عدد محدود من الملاك بمستقبل الشركة. فالاحتفاظ بعدد أقل من الملاك لأكثر من 10% من الأسهم يقلل من مخاطر الحكم بقراراتها الحالية والمستقبلية، فبلغ هذا المؤشر ما بين 1.3 و 1.9 شخص وكان أعلاه في سلطنة عُمان.

#### 2. جودة الموجودات

- بلغت درجة الانتفاع من الموجودات ما بين 18% و 37% بالمتوسط، فيما عدا شركات سلطنة عمان فوصلت 61%.
- كانت مخصصات الديون المعدومة أو المشكوك بتحصيلها قليلة جدا فتراوحت ما بين 0% لسلطنة عُمان، وللبحرين، وللكويت، وبين 1 إلى 3 بالألف من المبيعات فقط للسعودية والامارات، في حين تطرّف المؤشر لشركات دولة قطر ليصل إلى 49%.
- تراوح نمو السهم بالمتوسط للشركات المدروسة فيما بين 2.7% - 9%، وكان الأكثر لشركات دولة قطر ليبلغ 32%.

#### 3. إنتاجية العاملين

- تفاوتت إنتاجية العاملين بين الشركات المدروسة بشكل كبير، وذلك نتيجة لعدم دقة عدد العاملين المنشور أحيانا، ولتفاوت حجم رأس المال المستثمر أحيانا،

الخليج المدروسة.

#### التوصيات

1. العمل على زيادة الوعي حول الاستدامة المالية والمحاسبية خاصة للجهات التشريعية والمهنية منها، والمجامع المحاسبية المهنية، وهيئة الأوراق المالية لسن التشريعات والمعايير الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، واصدار تقارير الاستدامة لبناء اقتصاد مستدام.
2. التركيز أكثر على التنبؤ بالمخاطر بهدف تفاديها قبل وقوعها؛ وللتخفيف من آثارها السلبية عند وقوعها.
3. بناء أنظمة إنذار مبكر للشركات وأنظمة حماية وحكومية للشركات قادرة على التنبؤ بالمشكلات المالية والفنية، وتقديم الحلول السريعة قبل وقوع الأزمات، للتمكن من تفاديها.
4. تطوير وعقد برامج تدريبية للمحاسبين المهنيين والمحاسبين القانونيين خاصة المتعلقة بتقارير الاستدامة ومراجعتها.

8% فقط، كما أنها أقل نسبة للسيولة لتصل فقط إلى 0.22:1 بالمقارنة ب1.9:1 بالمتوسط.

- تراوحت نسبة رأس المال العامل إلى المطلوبات ما بين 15% و27%، ولكن وصلت إلى 100% لشركات سلطنة عمان، وهذه الأفضل. في حين ان شركات الكويت كانت النسبة سالبة، وهذا مؤشر خطر لا يشير إلى الاستدامة.

#### 7. الانفتاح والحساسية لمخاطر السوق

- تقاربت نسبة الموجودات طويلة الاجل إلى مجمل الموجودات من 37% إلى 64%، كما تقارب معدل نمو الموجودات إلى ما بين 2.2% 13% للشركات المدروسة، فيما عدا شركات الكويت فقد تراجع بالسالب ليصل إلى -4%.
- على الرغم من التشتت في معظم المؤشرات، الا أن مؤشر الملكية الوطنية لاسم الشركات قد اقترب من التماثل، حيث نسبة الملكية تجاوزت 99% لشركات

#### المراجع

##### المراجع العربية

- أبو زر، عفاف اسحق، "الحكومية المؤسسية وليس الحوكمة أو التحكم المؤسسي"، *مجلة البنوك الأردنية*، الأردن، العدد السادس/ المجلد الثالث والعشرون، تموز 2004 .
- أبو زر، عفاف اسحق، "تطلعات مستقبلية لتبني تقرير الاستدامة"، *مجلة المدقق*، عمان/الأردن، العدد 91-92 كانون اول 2011.
- أبو زر، عفاف اسحق، "المحاسبة البيئية - الإطار الفكري ومقومات التطبيق"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة/كلية التجارة، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الاول، 2007.
- أبو زر، عفاف اسحق، "الإبلاغ المالي والاستدامة: واقع وآفاق"، المؤتمر العلمي المهني التاسع لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، الاردن، عمان، مؤتمر تحت شعار " تطوير بنية التقارير المالية للمنشآت في أعقاب الازمة المالية العالمية"، للفترة 28-29 أيلول 2011.
- أبو زر، عفاف اسحق، "النظم المتكاملة للتدقيق الداخلي ودوره في استراتيجية وإدارة المخاطر لدعم استدامة الشركات"، المؤتمر المهني الأول لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين،
- رام الله/فلسطين، تحت شعار "مهنة المحاسبة مسؤولية وانتماء"، في الفترة 7-8 تشرين ثاني 2012.
- أبو سمرة، حامد، "معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
- الزيدية، رامي، والذنيبات، علي، " أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 8، العدد 3، 2012.
- جمعة، خالد كامل، والزعبي، خالد محمد بشير: أثر الميزتين النسبية والتفاضلية على أداء البنوك التجارية الأردنية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، المجلد 9، العدد 3 الأردن، عمان، السنة 2012 .
- الفرح، عبدالرزاق، والهنداوي، رياض، "مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 7، العدد 2، 2011.

شركة قطر للبتروكيماويات قابكو، التقرير السنوي 2012.  
 الشركة القطرية للصناعات التحويلية ش.م.ق ، البيانات المالية  
 31 ديسمبر 2012.  
 شركة الكهرباء والماء القطرية ش.م.ق)، البيانات المالية الموحدة  
 مع تقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية فيلا 31  
 ديسمبر 2012.  
 شركة قطر الوطنية لصناعة الإسمنت (ش.م.ق)، تقرير مراقبي  
 الحسابات المستقلين والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31  
 ديسمبر 2012.  
 شركة قطر للوقود (ش.م.ق)، البيانات المالية للسنة المنتهية في  
 31 ديسمبر 2012.  
 شركة اسمنت عُمان، تقرير مدقق الحسابات المستقل ، وتقرير  
 مجلس الإدارة للعام 2012.  
 شركة ريسوت عُمان، تقرير مجلس الإدارة، وتقرير تنظيم  
 الشركة، وتقرير المراجعين عن الحوكمة، للعام 2012.  
 شركة عُمان كلورين، تقرير مجلس الإدارة ، وتقرير مراقب  
 الحسابات المستقل، للعام 2012.  
 شركة فولتامب للطاقة، عُمان، تقرير مجلس الإدارة،  
 والايضاحات المالية للسنة المنتهية 2012، وتقرير تنظيم  
 وإدارة الشركات، للعام 2012.  
 شركة مسقط للغازات، تقرير مجلس الإدارة ، وتقرير مراقب  
 الحسابات، للعام 2012.  
 الشركة الخليجية للاستثمار البترولي، الكويت- ش.م.ك عامة  
 وشركاتها التابعة، البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي  
 الحسابات المستقلين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012.  
 الشركة الوطنية الدولية القابضة، الكويت- ش.م.ك (مقفلة)  
 وشركاتها التابعة، البيانات المالية المجمعة، 31 ديسمبر  
 2012.  
 شركة اسيكو للصناعات، الكويت- ش.م.ك (مقفلة) وشركاتها  
 التابعة، البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31  
 ديسمبر 2012 مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين.  
 شركة ايكاروس للصناعات النفطية، الكويت، التقرير السنوي  
 2012.

اللؤلؤ، محمد، "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية  
 الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة"، رسالة  
 ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.  
 نجم، بان توفيق، "مدى اعتماد المدقق الخارجي على الاجراءات  
 التحليلية في تدقيق الحسابات في العراق"، *مجلة الاقتصادي  
 الخليجي*، جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي،  
 العراق، العدد 21 لسنة 2012.  
 سابك، تقرير الاستدامة 2012 خطوة بخطوة.  
 سابك، تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة عن أداء وأنشطة  
 الشركة للعام المالي 2012.  
 الشركة السعودية للكهرباء، تقرير مجلس الإدارة للسادة مساهمي  
 الشركة عن السنة المالية 2012.  
 شركة اسمنت العربية، تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية  
 2012  
 شركة اسمنت حائل، تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية  
 2012.  
 شركة اسمنت نجران، تقرير مجلس الإدارة 2012 للجمعية  
 العامة غير العادية والعادية السابعة المنعقدة بتاريخ  
 2013/3/18  
 شركة الصحراء للبتروكيماويات، التقرير السنوي للعام 2012 م  
 شركة غازكو، تقرير مجلس الإدارة 2012 المقدم للجمعية  
 العمومية العادية بتاريخ 2013 /3/23.  
 شركة كيماول؛ كيميائيات الميثانول، التقرير السنوي لمجلس  
 الإدارة عن العام المالي 2012.  
 شركة نماء للكيمواويات، تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية  
 المنتهية في 2012/12/31.  
 شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة، شركة مساهمة عامة (طاقة)،  
 تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة 31 ديسمبر  
 2012.  
 شركة دانة غاز (ش.م.ع) والشركات التابعة لها، البيانات المالية  
 في 31 ديسمبر 2012.  
 شركة غلفا للمياه المعدنية والصناعات التحويلية؛ شركة مساهمة  
 عامة، عجمان، الإمارات، البيانات المالية في 31  
 ديسمبر 2012.

### المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Abu Zerr, Afaf. 2004. "Corporate Governance not Controlling", *Jordan Banks Magazine*, Banks of Jordan Association, Jordan, Amman, 23(6).

Abu Zerr, Afaf. 2011. "Future Aspirations to Adopt Sustainability Report", *Al-Mudaqiq Magazine*, Amman, Jordan, No. 91-92.

- Abu Zerr, Afaf. 2007. "Environmental Accounting- the Conceptual Framework and Pillars of Applications", *The Egyptian Magazine for Commercial Studies*, Al-Mansourah University, 31( 1).
- Abu Zerr, Afaf. 2011. "Financial Disclosure and Sustainability", Jordan Accounting Association Conference, Amman, Jordan.
- Abu Zerr, Afaf. 2012 . "Integrated Models for Internal Auditing and Its Role in Strategy and Risk Management, Palestinian Legal Accounting Auditing Association, Ramallah, Palestine.
- Abo Samrah. 2009. "Obstacles of Disclosure on CSR at Public Co. of Palestinian Stock Market, Ma Thesis, Unpublished, Islamic University, Gaza.
- Al-Zaeideyh, Rami and Al Thnaibat, Ali. 2012. "The Impact of External Editor in Bank's Credit Decision Making, *Jordan Journal of Business Administration*", ISSN, 1815-8633, University of Jordan, Amman, Jordan,8(3).
- Jumaa', Khaled and Al-Zu'bi, Khaled. 2012. The Impact of the Comparative and Differential Advantages on the Performance of the Jordanian Commercial Banks, *Jordan Journal of Business Administration*, 9(3), Jordan, Amman,.
- Al-Farah, and Hidawi, Riyad. 2011. "Disclosure of CSR of the Public Companies, *Jordan Journal of Business Administration*", ISSN, 1815-8633, University of Jordan, Amman, Jordan,7(2).
- Allolo, Mohammad. 2009. "The Possibility of Applying Accounting in CSR", unpublished Master Thesis, Islamic University, Gaza.
- Najem, Ban. 2012. "Reliance of External Auditors on Analytical Procedures of Auditing in Iraq, Gulf Economic Magazine, Al Basra University, Iraq, No. 21.
- Sabik Co., Sustainability Report 2012, Step-by-Step.
- Sabik Co., Achievement Annual Report, 2012.
- Saudi Co. for Electricity, Board of Directors Report, 2012.
- Al Arabia Cement, Board of Directors Report, 2012.
- Hael Cement, Board of Directors Report, 2012.
- Najran Cement, Board of Directors Report, 2012.
- The Desert for Petrochemicals Annual Report, 2012.
- Gazco Co., Board of Directors Report, 2012.
- Kemanol Co., Board of Directors Report, 2012.
- Namma for Chemicals Co., Board of Directors Report, 2012.
- Abo Dhabi for Energy Co., Board of Directors Report, 2012.
- Dana Gas Co.,Board of Directors Report, 2012.
- Gulfa for Mineral Water and Transformational Industries, Board of Directors Report, Ajman, UAE, 2012.
- Qatar for Petrochemicals, QABCO, Annual Report, 2012.
- Al-Qatari for Transformational Industries, Annual Report, 2012.
- Qatar for Electricity & Water, Financial Unified Data, Dec., 2012.
- Qatar for Cement Industry, Audit Report, Dec. 2012.
- Qatar for Energy, Annual Report, 2012.
- Oman Cement, Audit Report, 2012.
- Oman Rayson Co., Board and Company Organization Report for Governance, 2012.
- Oman Cloren, Board and Audit Report, 2012.
- Oman Voltmap for Energy, Board and Company Financials' Report, 2012.
- Masqat for Gases, Board and Audit Report, 2012.
- Gulf Co. for Petroleum Investment, Kuwait, Financial Audit Data, Dec., 2012.
- Kuwait National Consolidated International, Consolidated Financial Report, 31 Dec., 2012.
- Kuwait Asiko for Industries, Consolidated Financial Report, 31 Dec., 2012.
- Kuwait Ekareos for Petrol Industries, Annual Report, 31 Dec., 2012.

## المراجع الأجنبية

- Al Atoom, Radi, O., and Abu Zerr, Afaf, E. 2012. "Macro and Micro financial Factors that Assures Jordanian Microfinance Institutions' (MFIs) Financial Sustainability", *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences EJEFAS*, ISSN 145-2275 , London, Issue 54.
- Aluminum Bahrain(alba) B.S.C Financial Statements at 31 Dec. 2012, Bahrain.
- Anwar, YBhg Tan Sri Zarin, 2010."Accounting for Sustainability-The Connected Reporting Framework", Securities commission Malaysia.
- Arnold, M. 2008. "Non-financial performance metrics for corporate responsibility reporting revisited", Doughty Centre for Corporate Responsibility working paper, Canfield University.
- Arens, A.; Elder, R., and Beasley, M. 2014. *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*, Fourteenth Edition (Global Edition), Pearson.
- Ballou , Brian; Heitger, Dan L.; and Landes, Charles E., "The Future of Corporate Sustainability Reporting: A Rapidly Growing Assurance Opportunity".
- Bartels, W., Iansen-Rogers, J. and Kuszewski, J. 2008. "Count me in: the Readers' Take on Sustainability Reporting", KPMG/Sustainability.
- Borkowski, Susan; Welsh, Mary Jeanne, and Wentzel, Kristin, 2010, "Johnson and Johnson: A Model for Sustainability Reporting", IMA Foundation for Applied Research (FAR).
- Cascone, James; Deroose, John, and Nefedova, Anna. 2010. "Equipped to sustain", Internal Auditor.
- Castro, Noelia Romero and Chousa, Juan Piñeiro. 2006. An integrated framework for the financial analysis of sustainability, John Wiley and Sons, Ltd and ERP Environment, DOI: 10.1002/bse.539.
- Davies, Richard Aitken. 2011. "Going Concern? A Sustainability Agenda for Action", AACCA, London, United Kingdom, www.accaglobal.com.
- Daykin, Tiffany. 2006. "The Role of Internal Auditing in Sustainable Development and Corporate Social Reporting", *The IIA Research Foundation*.
- Enticott, G. and Walker, R. 2008. "Sustainability, performance and organizational strategy: an empirical analysis of public organizations", *Business Strategy and the Environment* 17: 79-92.
- Goyder, M. 2002. "Inclusive Reporting: 2007 and How to Get There", *Ethical Corporation*: 29-31.
- Gulf Petrochemical and Chemicals Association GPCA. 2013. Annual Report 2012 Sustaining Competitiveness in a rapidly changing world, KSA.
- Haiying, Pan and Chaochao, Gu. 2013. "An Evaluation of Sustainable Development of Listed Commercial Banks in China", *Research in World Economy*, China, 4(2): 75-81.
- Hubbard, Graham. 2008. "Beyond Accounting – Assessing the Impact of Sustainability Reporting on Tomorrow's Business", School of Business, University of Adelaide, Australia.
- <http://www.investopedia.com/terms/c/camelrating.asp>.
- <http://www.argaam.com/market/economicindicators>.
- King, M. 2008. Untitled presentation, Amsterdam Global Conference on Sustainability and Transparency.
- Leo'n, Patricia. 2001. Four Pillars of Financial Sustainability, USAID and The Nature Conservancy, Arlington, Virginia, USA.
- Mun, Woo Chi. 2001. "The Role of Internal Audit", KPMG, The Institute of Internal Auditors, International Conference.
- National Cement Company (Public Shareholding Co.). 2012. Dubai, Annual Report and Financial Statements for year ended.
- Nieuwlands, Hans. 2007. "Auditing Sustainable Development", This article is based on Sustainability and Internal Auditing (August 2006), The IIA Research Foundation.
- Ogilo Fredrick. 2012. The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial

- Banks in Kenya, *DBA Africa Management Review*, 3(1): 22-37.
- Ongore, Vincent Okoth and Kusa, Gemechu Berhanu, 2013. Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(1): 237-252, ISSN: 2146-4138, www. Econjournals.com
- Perrini, Francesco and Tencati, Antonio. 2006. Sustainability and stakeholder management: the need for new corporate performance evaluation and reporting systems, John Wiley and Sons, Ltd and ERP Environment, DOI: 10.1002/bse.538.
- Rahahleh, Muhammad, and Sharairi, Jamal. 2008. "The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan", *International Management Review*, 4(2): 5-17.
- Sabic Corporate Brochure\_AT\_tcm17.pdf., 2012.
- Scott, P. 2007. "Reporting analysis", Corporate Responsibility Communications in Context, p: 16-27.
- Souad Moufty, 2010. Developing a sustainability performance management framework based on stakeholders theory in the UK banking sector ,Brunel Business School – Doctoral Symposium.
- Thapa; Ganesh. 2007. Sustainability and Governance of Microfinance Institutions: Recent Experiences and Some Lessons for Southeast Asia, *Asian Journal of Agriculture and Development*, 4 (1).
- Tomorrow's Company. 2007. "The future of corporate reporting: state of play, February". Tomorrow's Company.
- United Gulf Investment Corporation B.S.C. 2012. Consolidated Statement of Financial Position as at., Bahrain.
- (WCED) World Council for Economic Development. 1987. Our Common Future, (the Brundtland report), Oxford University Press.
- White, A. 2005. 'New wine, new bottles: The rise of non-financial reporting', *Business for Social Responsibility*.
- Yongvanich, Kittiya and Guthrie, James. 2006. An Extended Performance Reporting Framework for Social and Environmental Accounting, John Wiley and Sons, Ltd and ERP Environment, DOI: 10.1002/bse.541.

## Review of Accounting Sustainability Using Analytical Procedure: Applied Study on GCC Industrial Companies

*Afaf Abu Zerr and Radi Atoum\**

### ABSTRACT

The study aims at analyzing and developing sustainability indicators to serve accounting and financial sustainability philosophy, to attain that, GCC large companies' financial data, and board of directors reports were analyzed. To achieve the paper goal, researchers analyzed CAMELs indicators, whereas, they developed a group of indicators concerning openness and sensitivity. In addition they have added five indicators to the CAMELs group of KPIs. Thereby, researchers have developed the concept of CAMELs approach of analysis to be the CAPPELO approach. What is actually developed are adding group of KPIs that analyzes Productivity; which is non-financial KPIs that have a major impact on sustainability due to its direct effect on companies' competencies. The study conclude that, almost all GCC companies have a strategic and financial plans, but few of them have beard high risks in order to have an alternative finances. However, many companies have relied on self revenue to finance their activities. Therefore, the disparity in companies' abilities in investing their resources have led the deviations in their ability to be financially sustainable. This fact is beyond the major differences in their aptness to social and environmental responsibility. GCC companies characterized by it domestic property; 99% of their shares are owned by citizens. The group of indicators analyzed were shown differences between GCC countries, many have high rates in certain KPIs others have less depending on companies management of human and financial resources. The study recommends that GCC companies like others have to pay more focus on accounting and financial awareness, especially, legislative entities, accounting professional entities, and financial stock commissions to support Corporate Social Responsibility CSR legislations and, have their commitment to issue a periodical sustainability reports. Moreover, they have to build an early warning system that help in predicting financial and technical crises, and set the means to mitigate, alleviate and/or minimize crises impacts.

**KEYWORDS:** Review, Accounting Sustainability, Sustainability indicators, Analytical procedures, CAMELs approach, CAPPELO approach, Governance, GCC Industrial companies'.

---

<sup>1</sup> Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Finance and Business Administration, Philadelphia University.

afafabuzer@gmail.com

<sup>2</sup> Assistant Professor, Chamber of Commerce and Industry, Riyadh.

atoumradi@gmail.com

Received on 5/4/2015 and Accepted for Publication on 9/11/2015.